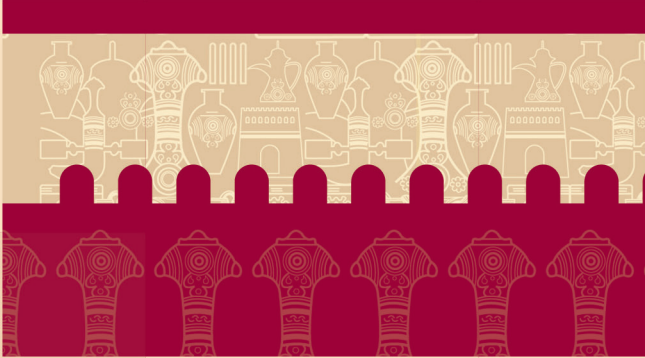


## الفصل الثالث

أداء الاقتصاد العماني





### الإطار (١-٢) : أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في السلطنة

إن التطورات التي شهدتها الفترة الماضية أدت مجتمعة ، سواء بشكل مستقل أو تفاعلي، إلى حصول زيادات في تكاليف البناء والاستثمار مما جعل تكاليف المشاريع الجديدة ترتفع بشكل قياسي وارتفعت تكاليف المواد المستوردة والمنتجة محليا وتكاليف الخدمات.

ولقد كانت نتيجة ذلك كله ، ارتفاع تكاليف المعيشة مما أثر بشكل خاص على الفئات محدودة الدخل والهشة ، وتظهر معدلات التضخم التي سادت في تلك الفترة مدى هذه الارتفاعات.

فان النمو الاقتصادي ومع انه شرط أساسي للتنمية البشرية ، إلا انه لا يكفي بدون أن يقتصر بجملة شروط من أهمها الإنصاف في توزيع ثمار ذلك النمو

في ظل هذه الأوضاع والمتغيرات تم تنفيذ خطتين خمسينيتين هما الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠١-٢٠٠٥) والخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) . وقد كان لكل منهما مجموعة من الأهداف الكلية التي تستند إلى الإطار العام لإستراتيجية التنمية طويلة الأجل (١٩٩٦-٢٠٢٠) .

ويحاول هذا الفصل الوقوف على النتائج الفعلية للخطتين المذكورتين إضافة إلى دراسة بعض القضايا الاقتصادية ذات الصلة بالتنمية البشرية المستدامة، إضافة إلى التحديات التي لازالت تواجه الاقتصاد العماني.

### ١-٣ - الأهداف الكلية للخطتين الخمسينيتين السادسة والسابعة :

#### ١ - أهداف الخطة الخمسية السادسة :

تتوزع الأهداف الكلية للخطة على أربعة محاور تلخص بما يلي :

- التوازن الاقتصادي.
- النمو المتواصل.
- تنمية القطاع الخاص.
- تنمية الموارد البشرية.

يستعرض هذا الفصل مسارات الاقتصاد العماني خلال الفترة الواقعة بين التقريرين الأول والثاني عن التنمية البشرية في السلطنة. وكما سبقت الإشارة بوضوح في التقرير الأول فان النمو الاقتصادي ومع انه شرط أساسي للتنمية البشرية ، إلا انه لا يكفي بدون أن يقتصر بجملة شروط من أهمها الإنصاف في توزيع ثمار ذلك النمو.

ولقد شهدت الفترة المذكورة جملة تطورات ذات تأثير مباشر على النمو الاقتصادي في السلطنة. لعل أهمها الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي وصلت إلى حدود ١٤٠ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٨ ، مما أدى إلى ارتفاع إيرادات السلطنة من صادراتها النفطية وزيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري بشكل كبير.

ولاشك أن تلك التطورات كان لها آثار هامة على المتغيرات الاقتصادية في البلد ، بعضها كان بمثابة تأثيرات خارجية أثرت على الحياة الاقتصادية وبعضها الآخر كان قد تولد داخليا كنتيجة طبيعية للعوامل التي اشرنا إليها آنفا.

فالتضخم المستورد مثلا هو احد أهم تلك الآثار والذي كان من أسبابه ارتفاع أسعار الطاقة وما ترتب عليها من ارتفاع في تكاليف النقل والإنتاج إضافة إلى حصول شح في بعض المواد والعمالة الماهرة التي زاد الطلب عليها من قبل البلدان النفطية التي سارعت لاستثمار الزيادات في إيراداتها النفطية في مشاريع مختلفة. كما شهدت أسعار الغذاء زيادات كبيرة هي الأخرى نتيجة استخدام البعض منها في إنتاج الوقود الحيوي الذي أصبح إنتاجه مجديا من الناحية الاقتصادية. حيث أن ارتفاع أسعار النفط جعل استخدامه في إنتاج الوقود الحيوي للتعويض عن استيراد النفط أكثر جدوى من تصديره واستخدام العوائد في استيراد النفط، إضافة إلى عوامل عديدة أخرى مثل زيادة استهلاك بعض الدول كالهند والصين نتيجة التحسن في مستويات المعيشة فيها.

أما داخليا فان الإنفاق الحكومي الكبير أدى إلى خلق نشاط اقتصادي غير مسبوق شكل ضغطا على الموارد الاقتصادية المادية والبشرية نتيجة لمحدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العماني وحصول بعض الاختناقات التي قادت إلى زيادات في الأسعار.

كما شهدت أسعار الغذاء زيادات كبيرة هي الأخرى نتيجة استخدام البعض منها في إنتاج الوقود الحيوي الذي أصبح إنتاجه مجديا من الناحية الاقتصادية

الجدول (١-٣): مساهمة الأنشطة النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون ر.ع.)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
إجمالي الأنشطة النفطية	٣٧٤٥	٣٢٨٠	٣٣٠٠	٣٤٨١	٤٠٧٨	٥٨٧٦
إجمالي الأنشطة غير النفطية	٣٨٣٧	٤٢٦٦	٤٥١٥	٤٩٢١	٥٥٢٧	٦٢٧٧
الناتج المحلي الإجمالي	٧٤٧٩	٧٥٥٩	٧٧٠٨	٨٢٨٣	٩٤٨٧	١١٨٨٣
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي %	٢٥,٢	-٠,٣	٣,٣	٧,٥	١٤,٥	٢٥,٣
نسبة الأنشطة النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	٥٠	٤٤	٤٣	٤٢	٤٣	٥٠

المصدر: الكتاب الإحصائي ٢٠١٠

ملاحظة: الفروقات بين مجموع الأنشطة النفطية وغير النفطية والناتج المحلي الإجمالي تعود إلى خصم مبلغ الوساطة المالية وصافي الضرائب والإعانات

## ٢- أهداف الخطة الخمسية السابعة :

فلقد بلغت الاختلافات بين معدل النمو الفعلي والمخطط مستويات عالية، إذ بلغ معدل النمو المخطط ٣,١ و ٢,٣٪ للسنتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على التوالي، أما المعدلات الفعلية فقد كانت ١٤,٥٪ و ٢٥,٣٪ على التوالي. ولأن تلك الظاهرة تستدعي التوقف عندها لمعرفة أسبابها وتطوير أساليب التخطيط وبناء التنبؤات الاقتصادية. والجدول (١-٣) يبين اتجاهات مكونات الناتج من أنشطة نفطية وغير نفطية خلال سنوات الخطة.

فالأنشطة النفطية، ولاسيما الجوانب المتعلقة بسعر النفط، تعتبر متغيراً خارجياً لا يمكن السيطرة عليه، الأمر الذي يجعلها تمتلك المبادرة في التغيير صعوداً أو نزولاً ساحبة معها الأنشطة غير النفطية التي تتأثر سلباً أو إيجاباً بحركة الأنشطة النفطية. وهذه بطبيعة الحال واحدة من سمات الاقتصادات الريعية. ويتضح من الجدول أن مساهمة الأنشطة النفطية وغير النفطية تتذبذب حول نسبة ٥٠٪ خلال سنوات الخطة مما يؤكد العلاقة العضوية بينهما.

وتكمن جملة من العوامل وراء النمو المطرد للاقتصاد الوطني خلال سنوات الخطة، لعل أهمها ارتفاع أسعار النفط التي بلغ متوسطها ٣٢ دولار مقارنة بالسعر المفترض في الخطة والبالغ ١٨ دولاراً، إضافة إلى ارتفاع الطلب المحلي نتيجة السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة وزيادة معدلات الاستهلاك الأسري وارتفاع معدلات الاستثمار وبدء بعض مشاريع التنويع الاقتصادي

أشتملت الأهداف الكلية للخطة على الأهداف الرئيسية للخطة السادسة، والتي تعتبر أهدافاً مستمرة، إضافة إلى مجموعة أهداف جديدة اقتضت التطورات التنموية إدراجها كأهداف تنموية للمرحلة المعنية. وتتلخص الأهداف الجديدة بما يلي:

- تحسين مخرجات التعليم بكل مراحله.
- تطوير ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة.
- تعزيز الموارد المائية والاهتمام بالبيئة باعتبارها أحد أركان التنمية المستدامة.
- تنمية المؤسسات الصغيرة وتطوير المؤسسات المالية.
- إعطاء أولوية خاصة لأنشطة البحث والتطوير وتطوير قطاع تقنية المعلومات.

## ٢-٣- مستوى أداء الخطة الخمسية السادسة مقارنة بأهدافها:

### ٢-٣-١ مؤشرات الاقتصاد الكلي :

#### ١- الناتج المحلي الإجمالي :

اتسمت فترة الخطة بارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عن المخطط في كل السنوات وكذلك معدلات نمو ذلك الناتج. ولاسيما السنتين الأخيرتين من الخطة.

الجدول (٢-٣): نسب التغير في الناتج المحلي الإجمالي الفعلية والمخططة للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٥

(بالأسعار الجارية) مليون ر.ع

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الناتج المحلي الإجمالي (فعلي)	٧٤٧٩	٧٥٥٩	٧٧٠٨	٨٢٨٣	٩٤٨٧	١١٨٨٣
نسبة التغير (%) (فعلي)	-	-٠,٣	٣,٣	٧,٥	١٤,٥	٢٥,٣
الناتج المحلي الإجمالي (مخطط)	٧٦٣٩	٧٠٠٥	٧٣٤٤	٧٥٧٧	٧٦٧٧	٧٨٤٤
نسبة التغير (%) (مخطط)	-	-٨,٣	٤,٨	٣,٢	١,٣	٢,٣

المصدر: تقييم أداء الاقتصاد الوطني في خطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠١-٢٠٠٥ م). والكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠.

فالأنشطة النفطية، ولاسيما الجوانب المتعلقة بسعر النفط، تعتبر متغيراً خارجياً لا يمكن السيطرة عليه، الأمر الذي يجعلها تمتلك المبادرة في التغيير صعوداً أو نزولاً ساحبة معها الأنشطة غير النفطية التي تتأثر سلباً أو إيجاباً بحركة الأنشطة النفطية

الجدول (٣-٣) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ / (مليون ر.ع.)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠	معدل النمو (%)
٢٠٠١	٧٤٥٩	-٠,٣	٧٨٩٥	٥,٦
٢٠٠٢	٧٧٠٨	٣,٣	٨٠٥٨	٢,١
٢٠٠٣	٨٢٨٣	٧,٥	٨٠٨٧	٠,٤
٢٠٠٤	٩٤٨٧	١٤,٥	٨٣٦٢	٣,٤
٢٠٠٥	١١٨٨٣	٢٥,٣	٨٦٩٦	٤,٠

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠

ويعزى الانخفاض في استثمارات القطاع الخاص إلى مجموعة عوامل منها التأثيرات السلبية لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على مناخ الاستثمار في المنطقة وكذلك اشتراط بعض المستثمرين توفير البنية التحتية قبل الشروع باستثماراتهم

كما أن استثمارات القطاع الخاص ، ومع أنها قد نمت بالأرقام المطلقة خلال فترة الخطه ، إلا أنها قد سجلت نموا سالباً مقارنة بما هو مخطط بنسبة بلغت حوالي ٣٢٪. ولم تتجاوز ما هو مخطط إلا في سنة ٢٠٠٥ حيث بلغ الرقم الفعلي حوالي ٥٦٢ مليون ر.ع. مقابل حوالي ٤٧٧ مليون ر.ع. كميل مخطط للاستثمار.

ويعزى الانخفاض في استثمارات القطاع الخاص إلى مجموعة عوامل منها التأثيرات السلبية لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على مناخ الاستثمار في المنطقة وكذلك اشتراط بعض المستثمرين توفير البنية التحتية قبل الشروع باستثماراتهم والتي استغرقت بعض الوقت للانتهاء منها. وقد ازدادت استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة النفطية كنتيجة لسعي شركات النفط إلى زيادة الإنتاج باستخدام تقنيات حديثة إضافة إلى تنفيذ بعض المشاريع القائمة على الغاز إضافة إلى بعض المشاريع الكبرى في قطاعات غير نفطية كالسياحة والعقارات.

وبالمقابل ، فإن مجموعة من العوامل الداخلية أدت دوراً إيجابياً في تحفيز استثمارات القطاع الخاص ، كارتفاع أسعار النفط وتسارع معدلات نمو الاقتصاد الوطني وارتفاع الإنفاق العام وتحسن الوضع المالي للحكومة وارتفاع الاحتياطي وانخفاض حجم الدين العام وتحسين الأطر القانونية والتنظيمية للقطاع الخاص والمتعلقة بقوانين الاستثمار والأراضي وغيرها. وكانت نتيجة ذلك تحسين الجدارة الائتمانية للسلطنة وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في الاقتصاد الوطني .

### ٣- العلاقات الاقتصادية الخارجية وميزان المدفوعات :

تظهر البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية وميزان المدفوعات ، ارتفاع فائض الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الصادرات غير النفطية. إذ ارتفع هذا الفائض من ٢٥٨٦ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٠ إلى ٤١٠٠ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٥ ، مما جعل نسبة الفائض إلى الناتج المحلي

في الإنتاج وتحسن القدرة التصديرية للاقتصاد.

أما بالأسعار الثابتة فإن الصورة تبدو مختلفة وكما يظهرها الجدول (٣-٣) ، حيث يبدو أثر التضخم واضحاً من خلال الفروقات الكبيرة بين معدلات النمو بالأسعار الثابتة والجارية.

### ٢- الادخار والاستثمار :

بلغ المعدل الفعلي للادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٥,٤٪ خلال سنوات الخطه في حين أن المعدل المخطط كان ١٨,٢٪ . وبالأرقام المطلقة ، بلغ الادخار حوالي ٢٣٠٢ مليون ر.ع. مقارنة بالمخطط والبالغ ١٣٦١ مليون ر.ع. ، أي بنسبة زيادة مقدارها ٦٩٪. ويعود ذلك أصلاً إلى ارتفاع أسعار النفط مقارنة بالأسعار المقدرة من قبل الخطه.

ومن البديهي أن يتأثر الاستثمار بالادخارات المتاحة سواء المحلية منها أو تلك التي تأتي عن طريق تشجيع تدفق الاستثمارات الخارجية أيضاً. وقد ارتفع حجم الاستثمار المحلي الإجمالي خلال فترة الخطه من حوالي ٩١٢ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢١٤٧ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٥ ، مما رفع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٨٪ عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ١٢٪ عام ٢٠٠٠ .

وقد كانت مساهمة القطاع العام في الاستثمارات الكلية واضحة إذ شكلت حوالي ٦٥٪ من إجمالي الاستثمارات في عام ٢٠٠١ ارتفعت إلى حوالي ٧٤٪ من إجمالي الاستثمارات في ٢٠٠٥ .

ولا يعود ذلك إلى تراجع استثمارات القطاع الخاص بالأرقام المطلقة ، وإنما إلى الزيادات الكبيرة في استثمارات القطاع الحكومي التي نمت خلال الفترة بنسبة ٤٦,٦٪ مقارنة بما هو مخطط. حيث ارتفعت من ٥٧٤ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٨٥ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٥. علماً أن الرقم المخطط كان ٧٦١ مليون ر.ع. لنفس العام.

كانت مساهمة القطاع العام في الاستثمارات الكلية واضحة إذ شكلت حوالي ٦٥٪ من إجمالي الاستثمارات في عام ٢٠٠١ ارتفعت إلى حوالي ٧٤٪ من إجمالي الاستثمارات في ٢٠٠٥



عام ٢٠٠٠ إلى ٤٧٢٥ ر.ع. عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو سنوي بلغ ٨,٢٪ مقارنة بالمعدل المخطط البالغ ٤,١٪ سنوياً. ويعود ذلك إلى نمو الاقتصاد من ناحية ، وتباطؤ معدلات نمو السكان من ناحية أخرى. وبطبيعة الحال فإن نصيب الفرد من الناتج لا يعتبر كافياً للحكم على مستوى المعيشة الحقيقي كونه متوسط وطني لا يميز بين الفئات الدخلية والمجتمعية المختلفة. لذا فإن نتائج مسوحات نفقات ودخل الأسرة تعتبر الأكثر قدرة على التعبير عن مستوى المعيشة الحقيقي للأفراد والأسر، مع أن الارتباط وثيق بين الاثنين. ونظراً لعدم إجراء مسوحات لنفقات ودخل الأسرة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ ، سوف نكتفي هنا باستخدام بيانات مسح العام ٢٠٠٠ ومقارنتها بنتائج مسح العام ٢٠٠٦ نظراً لتقارب الفترات الزمنية من ناحية ولكون بعض آثار البرامج التنموية تظهر في فترات لاحقة. ويبدو واضحاً من بيانات الجدول (٣-٤) ، ارتفاع مستوى الدخل الفردي بنسبة ٣٩٪ ومستوى الإنفاق بنسبة ٣٠٪. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تواضع معدلات التضخم فإن تلك الزيادات تعني تحسناً حقيقياً في مستوى المعيشة للفرد العماني. كما أن باقي البيانات تفسر تطور مستويات الإنفاق والدخل ومستوى المعيشة لإجمالي السكان وعلى مستوى الأسرة أيضاً.

جدول (٣-٤) إنفاق ودخل الفرد والأسرة ر.ع.

الإنفاق	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠٧/٢٠٠٦
الأسرة (إجمالي السكان)	٤٤٧	٤٦٧
الأسرة (عماني)	٤٨٣	٦١٢
الفرد (إجمالي السكان)	٦٥	٨١
الفرد (عماني)	٥٧	٧٤
الدخل	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠٧/٢٠٠٦
الأسرة (إجمالي السكان)	٦٠٦	٦٦٦
الأسرة (عماني)	٦٣٨	٨٦٠
الفرد (إجمالي السكان)	٨٨	١١٥
الفرد (عماني)	٧٥	١٠٤

المصدر : مسوحات نفقات ودخل الأسرة ، ٢٠٠٠/٩٩ و ٢٠٠٧/٢٠٠٦

وفيما يتعلق بحركة الأسعار ، فإن مؤشرات كانت إيجابية نتيجة كفاءة السياسات المالية والنقدية التي طبقت خلال فترة الخطة. فقد سجلت معدلات التضخم نمواً سالباً خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بلغت ٠,٨ و ٠,٣ على التوالي أما في السنوات اللاحقة فقد سجلت معدلات تضخم طفيفة تدرجت لتبلغ ١,٧ عام ٢٠٠٥. وكان من نتيجة ذلك أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفع من ١٠٠ نقطة عام ٢٠٠٠ إلى ١٠١,٦ عام ٢٠٠٥.

الإجمالي تستقر عند حوالي ٣٥٪ للعامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. وتعتبر مؤشرات أداء الميزان التجاري مقارنة بما هو مخطط إيجابية بالأرقام المطلقة حيث بلغ متوسط الفائض خلال سنوات الخطة ٢٥٤٢ مليون ر.ع. مقارنة بالمخطط البالغ ١٥٠٩ مليون ر.ع. بزيادة بلغت نسبتها حوالي ٦٨٪. ونمت حصيلة الصادرات السلعية خلال فترة الخطة بمعدل سنوي بلغ ١٠,٦٪ وهو يزيد عن المعدل المخطط بنسبة ٣٩٪ تقريباً. ويعزى الأداء الجيد للصادرات السلعية إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز وتصدير السماد لأول مرة من قبل الشركة العمانية الهندية للسماد. وبالمقابل ، فقد ارتفعت قيمة الواردات بشكل ملحوظ نتيجة قوة الطلب المحلي ، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٢٪. متجاوزة بذلك معدل نموها المخطط والبالغ ٤,٣٪ سنوياً.

وشهدت الموازين الجارية الأخرى عجزاً أكبر من المخطط كميزان الخدمات والدخل والتحويلات الجارية. وقد أدى ارتفاع إرباح شركات النفط والغاز إلى ارتفاع العجز في ميزان الدخل بمعدل سنوي بلغ حوالي ١١,٧٪ مقارنة بالمخطط البالغ حوالي ٧,٢٪. وارتفع أيضاً عجز ميزان التحويلات الجارية نتيجة الزيادة في أعداد العمالة الوافدة بمعدل سنوي بلغ ٩,٢٪ مقارنة بالمخطط البالغ ٠,٣٪. وعلى ضوء ما تقدم إجمالاً فإن النتيجة الصافية كانت ارتفاع فائض الميزان الجاري خلال فترة الخطة بمعدل نمو بلغ ٨,٥٪ مقارنة بمعدل نمو سالب متوقع يبلغ ٢٩,٥٪.

وتشير البيانات إلى استمرار ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم والمتمثل بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي كانت تتراوح بين حوالي ٨٢٪ و ٨٧٪. ولا شك أن ذلك يشير إلى شدة ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من ناحية وإلى شدة حساسيته للصدمات الخارجية من ناحية أخرى.

كما أن صادرات النفط والغاز استمرت في تشكيلها الجزء الأعظم من إجمالي الصادرات، حيث بلغت نسبتها ٨٤٪ عام ٢٠٠٥ مقارنة بنسبة ٨٣٪ عام ٢٠٠٠.

#### ٤ - كلفة المعيشة والتضخم :

يعتبر تحسّن مستوى معيشة المواطنين هدفاً أساسياً للخطة ، إلا أن تحقيقه يقتضي الوصول إلى معدلات نمو مناسبة في الاقتصاد الوطني ومستوى مقبول من العدالة في توزيع ثمار النمو واستقرار نسبي في الأسعار. وقد تحقق معدل نمو جيد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، إذ ارتفع من ٣١٨٠ ر.ع. في

وبطبيعة الحال فإن نصيب الفرد من الناتج لا يعتبر كافياً للحكم على مستوى المعيشة الحقيقي كونه متوسط وطني لا يميز بين الفئات الدخلية والمجتمعية المختلفة

وتشير البيانات إلى استمرار ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم والمتمثل بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي كانت تتراوح بين حوالي ٨٢٪ و ٨٧٪

## ٥ - المالية العامة :

كان الأداء المالي للخطة الخمسية السادسة جيدا وتجاوزت مؤشرات ما هو مخطط وذلك بفضل تحسن أسعار النفط من ناحية وإلى مجموعة التدابير والسياسات التي تم تبنيها. ورغم تراجع كميات الإنتاج النفطي خلال سنوات الخطة، إلا أن زيادة أسعار النفط أدت إلى ارتفاع الإيرادات النفطية وتجاوزها لما هو مخطط. فالإيرادات النفطية الإجمالية السنوية المخططة كانت تبلغ حوالي ١٩٢٠ مليون ر.ع. سنويا، أما متوسطها الفعلي السنوي فقد بلغ ٢٩٣٢ مليون ر.ع.، أي بزيادة بلغت حوالي ٥٣٪ عن المخطط. أما الإيرادات النفطية الصافية فقد بلغ متوسطها السنوي ٢٤٩٢ مليون ر.ع. (الصافي يساوي الإجمالي مطروحا منه التحويلات إلى صناديق الاحتياطي والاستثمار).

وتحسنت الإيرادات غير النفطية، متضمنة الغاز الطبيعي، خلال فترة الخطة ونمت بمعدل سنوي بلغ حوالي ١٩٪ لتصل إلى حوالي ١٣٤٩ مليون ر.ع. في عام ٢٠٠٥. كما أن متوسطها السنوي بلغ خلال الفترة حوالي ٩٨٩ مليون ر.ع. مقارنة بالمخطط البالغ حوالي ٦٨١ مليون ر.ع. وكانت نتيجة ما تقدم ارتفاع الإيرادات الحكومية الإجمالية من ٢٢٩٠ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٠ إلى ٤٥١١ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٥. وبلغ متوسطها السنوي ٣٤٨١ مليون ر.ع. مقارنة بالمخطط البالغ ٢٥٦٣ مليون ر.ع. سنويا.

وشهد الإنفاق العام خلال فترة الخطة ارتفاعات مستمرة وبمعدل نمو سنوي بلغ ٩,٦٪ مقابل معدل نمو سنوي مخطط يبلغ ٠,٨٪. لقد أدى ذلك الاتجاه إلى أن يبلغ متوسط الإنفاق السنوي ٣٤٠١ مليون ر.ع. مقارنة بالمخطط البالغ ٢٧٥٧ مليون ر.ع. سنويا.

وتعود أسباب الزيادة في الإنفاق العام إلى ارتفاع المصروفات الجارية والإنمائية للوزارات المدنية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين إضافة إلى ارتفاع نفقات تطوير إنتاج النفط والغاز. وقد بلغ الإنفاق على قطاعات التنمية الاجتماعية ٦٨٩ مليون ر.ع. في العام ٢٠٠٥ تمثل نسبة ٣٩٪ من المصروفات المدنية ونسبة ١٦,٤٪ من إجمالي المصروفات.

وقد سعت الحكومة إلى الاستفادة من تنامي الفائض المالي في تخفيض حجم الدين العام، مما أدى إلى خفض الدين العام في نهاية الخطة ليصبح ١٠١٨ مليون ر.ع. مقارنة برصيده في بداية الخطة والذي بلغ ١٤٥٧ مليون ر.ع. وكان المخطط إبقاء الدين العام عند مستواه في بداية الخطة، مما أدى إلى انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٩٪ في بداية الخطة إلى ٨,٦٪.

في نهايتها. وقد حافظ ذلك على مكانة السلطنة كدولة منخفضة المديونية، كما أدت التطورات الإيجابية في الأداء المالي للاقتصاد الوطني خلال فترة الخطة إلى تحسن الجدارة الائتمانية للبلد. حيث رفعت مؤسستا ستاندرد اند بورز وموديز تصنيف الجدارة الائتمانية للسلطنة عام ٢٠٠٥ إلى مراتب متقدمة نتيجة لحصافة سياستها المالية والاستقرار النقدي واستقرار سعر الصرف ووفرة السيولة الأجنبية.

الجدول (٣-٥) مؤشرات المالية العامة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) (مليون ر.ع.)

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
إجمالي الإيرادات	٢٢٩٠	٢٥٤٠	٣٠١٠	٣١٠	٣٠١٠	٤٥١١
صافي إيرادات النفط	١٧٢١	١٨٧٥	٢٢٠١	٢٢١٦	٢٩٠٥	٣١٦٢
إيرادات الغاز الطبيعي	٧٣	٧٤	٧٧	٨٧	٢٥١	٣٩٤
الإيرادات غير النفطية	٤٩٦	٥٩١	٧٣٢	٩٠٢	٨٨٤	٩٥٥
إجمالي المصروفات	٢٦٥٦	٢٨٦٠	٢٩٤٠	٣١٨٩	٣٨١٠	٤٢٠٨
المصروفات الجارية	٢٠٩٢	٢١٨٨	٢٢٧٤	٢٣٧٣	٢٦٦١	٣١٧٩
المصروفات الاستثمارية	٤٩٢	٥٥٧	٥٨٧	٧٠٠	١٠٣٥	٩٦٧
المساهمات والدعم	٧٣	١١٦	٧٩	١١٦	١١٤	٦٢
الفائض (+) أو العجز (-)	٣٦٢-	٣١١-	٨٢	١٤٠	٢٣٦	٣٠٣

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠

## ٣-٢-٢- المؤشرات القطاعية :

## ١- قطاع النفط:

سعت إستراتيجية التنمية إلى خفض درجة الاعتماد على النفط عن طريق تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، حيث استهدفت تخفيض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٣,٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ٩٪ عام ٢٠٢٠. إن ذلك لا يعني بطبيعة الحال، خفض الناتج النفطي بل زيادة ناتج القطاعات غير النفطية وبالتالي زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

واتسمت معدلات إنتاج النفط بالتراجع طوال سنوات الخطة نتيجة أسباب فنية مرتبطة بعمليات الإنتاج، إذ هبط الإنتاج من ٨٤٦ ألف برميل يوميا إلى عام ٢٠٠١ إلى ٧٧٥ ألف برميل عام ٢٠٠٥.

وقد شهدت هذه الفترة الكثير من التطورات في الميدان النفطي مثل توقيع المزيد من الاتفاقيات البترولية وزيادة الاحتياطي المؤكد، وارتفعت كلفة إنتاج البرميل نتيجة استخدام أساليب وتقنيات إنتاج حديثة ومكلفة. كما بذلت جهود لزيادة مساهمة القطاع الخاص المحلي في تطوير الصناعة النفطية.

رفعت مؤسستا ستاندرد اند بورز وموديز تصنيف الجدارة الائتمانية للسلطنة عام ٢٠٠٥ إلى مراتب متقدمة نتيجة لحصافة سياستها المالية والاستقرار النقدي واستقرار سعر الصرف ووفرة السيولة الأجنبية

واتسمت معدلات إنتاج النفط بالتراجع طوال سنوات الخطة نتيجة أسباب فنية مرتبطة بعمليات الإنتاج، إذ هبط الإنتاج من ٨٤٦ ألف برميل يوميا إلى عام ٢٠٠١ إلى ٧٧٥ ألف برميل عام ٢٠٠٥



## ٢- قطاع الغاز:

شهد قطاع الغاز خلال سنوات الخطة أداء جيداً حيث ازدادت مساهمته في الناتج وتم تغطية المزيد من المناطق باكتشافات الاستكشاف وازداد تطبيق التقنيات الحديثة. وبهدف زيادة القيمة المضافة المولدة من الغاز تم إنشاء عدد من الصناعات المعتمدة على الغاز مثل شركة قلهاث للغاز المسال وشركة السماد العمانية الهندية ومشروع الميثانول ومشروع السماد العماني في صحار. وارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ١,٣٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٧٪ عام ٢٠٠٥.

## ٣- القطاع الصناعي:

يعتبر هذا القطاع من القطاعات المؤهلة لتحقيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في البلد واستهدفت الخطة تحقيق معدل نمو سنوي في هذا القطاع يبلغ ١١,٧٪. وقد تجاوز معدل النمو الفعلي ما هو مخطط إذ بلغ ١٨,٨٪ سنوي. وتعود معظم الزيادة إلى ازدياد مساهمة قطاع الغاز الطبيعي المسال، أما الصناعة التحويلية فقد شهد معدل نموها انخفاضاً طفيفاً عن المخطط حيث بلغ المعدل المذكور ١٠,٢٪ مقارنة بالمخطط البالغ ١٠,٦٪ سنوياً. وحصل بعض التقدم على صعيد التوازن الإقليمي في توزيع المشروعات الصناعية نتيجة إنشاء المناطق الصناعية في صحار وصور والشروع في إقامة المنطقة الحرة في صلالة من ناحية، والمعايير التي تراعي التوازن الإقليمي عند إقامة المشاريع الجديدة التي اعتمدتها وزارة التجارة والصناعة، من ناحية أخرى. وبلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ١٤,٣٪ للعام ٢٠٠٥، مقارنة بنسبة ٩,٢٪ عام ٢٠٠٠.

## ٤- قطاع السياحة:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المعول عليها في إنجاح سياسة التنويع الاقتصادي. إلا أنه ونتيجة لعدم وجود نظام للحسابات المتكاملة لهذا القطاع، فإن متابعة أدائه اقتصر على المطاعم والفنادق مع أنه يشمل نشاطات أخرى كمكاتب السفر والإرشاد السياحي وشركات الطيران. وكانت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة حيث بلغت ٧,٠ عام ٢٠٠٥، وهي نفس نسبة مساهمته في العام ٢٠٠٠، مقارنة بالمخطط البالغ ٨,٠٪.

ولغرض تفعيل القطاع الخاص، فإن وزارة السياحة قامت بعدد من الإجراءات أهمها تقديم القروض الميسرة وتقديم

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المعول عليها في إنجاح سياسة التنويع الاقتصادي. إلا أنه ونتيجة لعدم وجود نظام للحسابات المتكاملة لهذا القطاع، فإن متابعة أدائه اقتصر على المطاعم والفنادق مع أنه يشمل نشاطات أخرى كمكاتب السفر والإرشاد السياحي وشركات الطيران

ارتفع عجز الميزان التجاري الزراعي بمعدل سنوي بلغ ٥,٩٪ مما قاد بدوره إلى ارتفاع معامل محتوى صافي الواردات في الطلب المحلي على المنتجات الزراعية من ٤٦,٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠,٧٪ عام ٢٠٠٥. وبذلك فإن هدف زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية لم يتحقق حيث أن تلك النسبة تراجعت أكثر

دعم مباشر لبعض المشاريع مثل مشروع بر الحصة وقرية مرباط السياحية ومشروع ملعب مسقط للجولف. إضافة إلى مساهمة الحكومة في تنفيذ مرافق البنية الأساسية والإعفاء من الضرائب وتخصيص الأراضي والسماح للأجانب بالتملك في المشاريع السياحية. ولضمان التوازن الإقليمي في توزيع المشروعات السياحية، جرى العمل على نشر المشاريع السياحية بين مناطق السلطنة المختلفة.

ولعل من أهم السياسات التي تم تبنيها في مجال السياحة هي تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة وذلك من خلال العمل على الحفاظ على المقومات الاجتماعية والبيئية والثقافية. ولأجل تحقيق هذا الغرض تم إعداد برامج للتوعية السياحية للتعريف بالدور الذي يمكن أن تقوم به السياحة في رفع الدخل وتوفير فرص العمل، إضافة إلى إعطاء الأهالي الأولوية في العمل في المشاريع التي تقام واشتراط الحصول على الموافقات البيئية وتنفيذ مشاريع سياحية بيئية.

## ٥ - قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:

يحظى هذا القطاع بأهمية خاصة في إستراتيجية التنمية نظراً لارتباطه بمحاور هامة كالتنويع الاقتصادي والتنمية الريفية والأمن الغذائي وتمكين المرأة. واستهدفت الخطة معدلاً لنموه يبلغ ٢,٦٪ سنوياً، إلا أن النمو الفعلي بلغ ١,٧٪ نتيجة لشحة المياه بشكل أساسي. ونتيجة لهذا التراجع فإن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت أيضاً من ٢,١٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١,٥٪ عام ٢٠٠٥.

ومن بين أهم المؤشرات في تقييم أداء هذا القطاع هو مساهمته في توفير الأمن الغذائي والذي كان من بين أهداف الخطة المرسومة له. حيث ارتفع عجز الميزان التجاري الزراعي بمعدل سنوي بلغ ٥,٩٪ مما قاد بدوره إلى ارتفاع معامل محتوى صافي الواردات في الطلب المحلي على المنتجات الزراعية من ٤٦,٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠,٧٪ عام ٢٠٠٥. وبذلك فإن هدف زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية لم يتحقق حيث أن تلك النسبة تراجعت أكثر.

ولعل من بين أهم مشاكل هذا القطاع، تلك المتعلقة باستخدام المياه والتربة وعدم تحقق هدف تعظيم الانتفاع بهما. فالعجز المائي ازداد من حوالي ٨٣ مليون متر مكعب عام ١٩٨٨ إلى ٢٨٥ مليون متر مكعب عام ١٩٩٥ وإلى ٣٧٨ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٥. وكان من نتائج ذلك العجز ازدياد السحب من المياه الجوفية بمعدلات تفوق



تشير البيانات إلى أن إجمالي القروض التي منحها بنك التنمية العماني خلال فترة الخطة للقطاع الزراعي قد بلغت ٤,٧ مليون ريال فقط، قدمت إلى ١١٨٥ مشروع، كان متوسط نصيب المشروع الواحد منها حوالي سبعة آلاف ريال وهو مبلغ متواضع بطبيعة الحال

وعلى الرغم من ضخامة الأعداد حالياً إلا أن إنتاجيتها لازالت دون الإمكانيات المتاحة نتيجة ضعف التراكمات الوراثة واستخدام الأساليب التقليدية في التربية وتدني طاقة المراعي

ع.ع. عام ٢٠٠٠ إلى ٦٠ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٥. كما زادت الكميات المنتجة من ١٢٠ ألف طن عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٢ ألف طن عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات نموه، إلا أن مساهمة القطاع النسبية في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت إلى ٠,٦٪ مع أن المخطط كان ٠,٧٪. ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات نمو القطاعات النفطية وغير النفطية. بلغت الاستثمارات الحكومية في نهاية الخطة حوالي ٢٠ مليون ريال تركزت في إنشاء موانئ وأرصفت صيد، أما استثمارات القطاع الخاص فإنها كانت متواضعة نتيجة إحجام البنوك عن تمويل المشاريع السمكية وطول الإجراءات الحكومية التي تسبق التنفيذ وتدني مستوى الدراسات الاستشارية مما يسبب التأخير في إقامة المشروع.

#### ٧- قطاع المعادن :

تمتلك السلطنة احتياطات مناسبة من بعض المعادن كالذهب والفضة والكروميت والحديد والرخام والحجر. واستهدفت الخطة تحقيق معدل نمو سنوي لهذا القطاع يبلغ ٤,٥٪، إلا أن معدل النمو الفعلي بلغ ٦٪، وكانت مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة إذ بلغت ٠,٢٪ فقط عام ٢٠٠٥، أما القيمة المضافة للقطاع فقد بلغت حوالي ٢٤ مليون ر.ع. فقط وهو رقم متواضع. ومع تواضع القيمة المضافة لهذا القطاع، إلا أنه حظي بقروض مصرفية كبيرة عام ٢٠٠٥ بلغت ١٠٩ مليون ر.ع.، ربما تنعكس على أداء القطاع مستقبلاً باعتبارها استثمارات طويلة الأجل.

#### ٨- قطاع التجارة :

يتمتع هذا القطاع في السلطنة بعدد من المزايا التي يمكن أن تساعد في زيادة النشاط التجاري منها الموقع الاستراتيجي للسلطنة وتبني فلسفة الاقتصاد الحر والاستقرار السياسي والأمني.

وقد استهدفت الخطة تحقيق معدل نمو في هذا القطاع يبلغ ٣,٦٪ سنوياً، إلا أن معدل النمو الحقيقي تجاوز المعدل المستهدف ليبلغ ٨,٧٪ محققاً بذلك قيمة مضافة بلغت ١٢٤٠ مليون ريال عام ٢٠٠٥ ارتفاعاً من ٨١٦ مليون عام ٢٠٠٠. ورغم هذا التقدم المحرز، إلا أن مساهمة القطاع النسبية في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت عن المخطط حيث بلغت ١,٤٪ مع أن المستهدف كان ١٢,٢٪. واستهدفت الخطة خفض درجة الانفتاح على العالم الخارجي، المعبر عنه بحجم التبادل التجاري إلى الناتج

معدلات التغذية مما خفض مناسب المياه الجوفية في بعض المناطق وقاد إلى تداخل مياه البحر مع المياه الجوفية ورفع ملوحتها بالتالي. إضافة إلى أن الاستخدام المكثف للأسمدة الكيماوية وخاصة من قبل العمالة الوافدة بهدف تعظيم العائد على المدى القصير، قد أدى إلى تدهور خصوبة التربة. ولاشك أن تلك المؤشرات السلبية تتعارض مع مبادئ الاستدامة التي هي ركن أساسي في فلسفة التنمية البشرية المستدامة.

ولم تشهد فترة الخطة تقدماً على صعيد تقديم التمويل والقروض الميسرة لصغار المنتجين في هذا القطاع. حيث تشير البيانات إلى أن إجمالي القروض التي منحها بنك التنمية العماني خلال فترة الخطة للقطاع الزراعي قد بلغت ٤,٧ مليون ريال فقط، قدمت إلى ١١٨٥ مشروع كان متوسط نصيب المشروع الواحد منها حوالي سبعة آلاف ريال وهو مبلغ متواضع بطبيعة الحال.

ولغرض النهوض بالمراعي الطبيعية وتنمية الثروة الحيوانية في محافظة ظفار، تم وضع استراتيجية وطنية تستند إلى تحسين نوعية القطعان مع تقليص أعدادها للحفاظ على الغطاء النباتي من الرعي الجائر. وعلى الرغم من ضخامة الأعداد حالياً إلا أن إنتاجيتها لازالت دون الإمكانيات المتاحة نتيجة ضعف التراكمات الوراثة واستخدام الأساليب التقليدية في التربية وتدني طاقة المراعي.

أما على صعيد الأدوار التي يؤديها كل من القطاع العام والخاص، فإن الحكومة قد أنفقت خلال الخطة حوالي ٢٠ مليون ريال عماني خصصت لنشاطات الوقاية والبحوث والتوعية بشكل أساسي. أما القطاع الخاص فإن مستوى استثماراته في هذا القطاع كان متواضعاً خلال الخطة ويعود ذلك إلى انخفاض ادخاراته وضعف العائد وتأجير الكثير من الحيازات إلى الوافدين الذين يركزون على العائد السريع إضافة إلى محدودية مصادر التمويل الزراعي.

#### ٩- قطاع الأسماك :

يقدر المخزون السمكي القابل للاستغلال في سواحل السلطنة بحوالي ٤,٣ مليون طن مما يجعل هذا القطاع من القطاعات الواعدة في ما يتعلق بتنوع مصادر الدخل والأمن الغذائي وتوفير فرص العمل للمواطنين. وقد توقعت الخطة أن يحقق هذا القطاع معدل نمو سنوي متوسط خلال سنوات الخطة يبلغ ٣,٩٪، إلا أن المعدل الفعلي بلغ ٤,١٪ إذ نمت القيمة المضافة للقطاع من حوالي ٤٩ مليون

### ٣-٣- مستوى أداء الخطة الخمسية السابعة مقارنة بأهدافها:

بالنظر لعدم توفر كافة بيانات الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، وهي فترة تطبيق الخطة الخمسية السابعة، فسوف يصار إلى الاكتفاء بما هو متوفر من بيانات لغاية العام ٢٠٠٩.

#### ٣-٣-١ مؤشرات الاقتصاد الكلي:

##### ١- الناتج المحلي الإجمالي:

شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعات كبيرة خلال السنوات الثلاث الأولى من فترة الخطة حيث ارتفع في العام ٢٠٠٦ إلى حوالي ١٤١٥١ مليون ر.ع. وارتفع في العام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٢٣ مليار ر.ع. أما العام ٢٠٠٩ فقد شهد انخفاضاً حاداً في حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار النفط، إذ بلغت نسبة الانخفاض ٢٢,٦٪. ويلاحظ أن هذه الارتفاعات كانت كلها أعلى من المعدلات المخططة، وكما هو مبين في الجدول (٣-٧).

الجدول (٣-٧): نسب التغير في الناتج المحلي الإجمالي الفعلية والمخططة للسنوات ٢٠٠٩-٢٠٠٥ (بالأسعار الجارية) مليون ر.ع.

البيان	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
الناتج المحلي الإجمالي (فعلي)	١٨٠٢٠	٣٣٢٨٨	١٦١١١	١٤١٥١	١١٨٨٣
نسبة التغير (فعلي) %	-	٤٤,٥	١٣,٨	١٩,١	-
الناتج المحلي الإجمالي (مخطط)	١٢٣٠١	١١٢٥٣	١٠٥٤٠	١٠٢١٤	١١٨٨٣
نسبة التغير (مخطط) %	٩,٣	٦,٧	٣,٢	١٤	-

المصدر: تقارير متابعة أداء الاقتصاد الوطني، الخطة التنموية الخمسية السابعة

وفي محاولة للبحث عن الأسباب الكامنة وراء هذه التقلبات في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة موضوع البحث والفروقات الكبيرة بين معدلات النمو المخططة والفعلية، نستعين بالجدول (٣-٨) الذي يظهر اتجاهات الأنشطة النفطية وغير النفطية خلال الفترة.

ويبدو واضحاً أن التوقعات المتحفظة لأسعار النفط التي يتم تبنيها في إعداد حسابات الخطة تقود إلى تخفيض حجم الأنشطة النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. ونظراً للدور الحيوي الذي تلعبه العوائد النفطية في تحريك باقي

المحلي الإجمالي، إلى ٨٦,٨٪ عام ٢٠٠٥ بعد أن بلغت ٨٩,٢٪ عام ٢٠٠٠، إلا أن النسبة ارتفعت إلى ٨٩,٥٪ عام ٢٠٠٥.

ولعل من الأمور التي ينظر إليها على نطاق واسع باعتبارها ذات أهمية وتحتاج إلى معالجة جادة، هي قضية حماية المستهلك وقضية التجارة المستترة. وقد تم في العام ٢٠٠٢ إصدار قانون حماية المستهلك وبدأت دائرة حماية المستهلك بالفعل عملها وفقاً لذلك القانون. ثم تلا ذلك في العام ٢٠١١ إنشاء الهيئة العامة لحماية المستهلك ترتبط بمجلس الوزراء. إلا أن قضية التجارة المستترة لازالت دون حل جاد مع أنه تمت الإشارة إليها في التقرير الأول باعتبارها من القضايا التي تتطلب العلاج.

#### الجدول (٣-٦) الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥-٢٠٠٠)

القطاع	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
الأنشطة النفطية						
أسعار جارية	٤٩,٤	٤٣	٤٢	٤٢,٨	٤٤	٥٠,١
أسعار ثابتة	٣٦,٧	٣٧,٨	٤٠,٥	٤٤,٣	٤٧,٨	٥٠,١
الأنشطة غير النفطية						
أسعار جارية	٥٢,٨	٥٨,٣	٥٩,٤	٥٨,٦	٥٧,٢	٥١,٣
أسعار ثابتة	٦٦,٣	٦٣,٣	٦٠,٧	٥٦,٨	٥٣,٢	٥١,٣
الزراعة والأسماك						
أسعار جارية	١,٥	١,٨	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,١
أسعار ثابتة	١,٩	٢	٢	٢	٢,١	٢,١
الصناعة						
أسعار جارية	١٤,٣	١٣,٥	١٣,٨	١٢,٩	١٢,٦	٩,٣
أسعار ثابتة	١٧,٦	١٥,٧	١٥,١	١٣,٥	١١,٤	٩,٣
الخدمات						
أسعار جارية	٣٧	٤٢,٩	٤٣,٦	٤٣,٥	٤٢,٤	٤٠
أسعار ثابتة	٤٦,٨	٤٥,٦	٤٣,٦	٤١,٢	٣٩,٨	٤٠

ملاحظة: مجموع الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية لا يساوي ١٠٠، وذلك نظراً لاشتمال الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق على مكونين آخرين وهما خدمات الوساطة المالية (وهي قيمة سالبة)، والضرائب على الواردات (قيمة موجبة).

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٠

إلا أن قضية التجارة المستترة لازالت دون حل جاد مع أنه تمت الإشارة إليها في التقرير الأول باعتبارها من القضايا التي تتطلب العلاج

الجدول (٣-٨): مساهمة الأنشطة النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون ر.ع.)

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إجمالي الأنشطة النفطية	٥٨٧٦	٦٧٤٠	٧١٣٩	١١٧٧٥	٧٣١٧
إجمالي الأنشطة غير النفطية	٦٢٧٧	٧٦٥٦	٩٢١٧	١١٧٣٤	١١١٠٣
الناتج المحلي الإجمالي	١١٨٨٣	١٤١٥١	١٦١١١	٢٣٢٨٨	١٨٠٢٠
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي %	٢٥,٣	١٩,١	١٣,٨	٤٤,٥	٢٢,٦ -
نسبة الأنشطة النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	٤٩,٥	٤٧,٦	٤٤,٣	٥٠,٦	٤٠,٦

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، وزارة الاقتصاد الوطني

ملحوظة: الفروقات بين مجموع الأنشطة النفطية وغير النفطية والناتج المحلي الإجمالي تعود إلى خصم مبلغ الوساطة المالية و صافي الضرائب والإعانات.

وللوقوف على درجة التحفظ التي تحتسب بموجبها أسعار النفط المتوقعة نشير إلى أن السعر المفترض لفترة الخطة السادسة بلغ ١٨ دولار للبرميل في حين أنه بلغ فعليا ٣٢ دولار للبرميل كمتوسط لفترة الخطة. أما في الخطة السابعة فقد تم اعتماد سعر ٣٠ دولار للبرميل مع أن السعر في سنة الأساس للخطة وهي سنة ٢٠٠٥، قد بلغ حوالي ٥٠ دولار للبرميل

السابعة فقد تم اعتماد سعر ٣٠ دولار للبرميل مع أن السعر في سنة الأساس للخطة وهي سنة ٢٠٠٥، قد بلغ حوالي ٥٠ دولار للبرميل. ويعود ذلك إلى أن المخطط العماني حاول تجنب الاقتصاد أية صدمات سلبية مفاجئة تتجم عن انخفاض سعر النفط، أما الصدمات الإيجابية التي تتجم عن زيادة أسعار النفط فلا تشكل خطرا على الاقتصاد.

ولعل الملاحظة الإيجابية التي تستحق تسليط الضوء عليها هي ما شهدته العام ٢٠٠٩ من انخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي وفي مساهمة الأنشطة النفطية، إلا أن ذلك الانخفاض لم ينعكس بشكل تلقائي على الأنشطة غير النفطية حيث انخفضت بنسبة ٥,٦٪ فقط مقابل انخفاض الأنشطة النفطية بنسبة حوالي ٦٠٪.

أما عند استخدام الأسعار الثابتة في تقدير حجم الناتج المحلي الإجمالي، فإن النتيجة هي كما يظهرها الجدول التالي والذي يبين مستويات التضخم العالية التي تصاعدت مع ذروة تصاعد أسعار النفط قبل الأزمة المالية العالمية لكنها انعكست عام ٢٠٠٩.

القطاعات غير النفطية لاسيما من خلال الإنفاق الحكومي، فإن تلك التقديرات المتحفظة تقود حتما إلى تقديرات متحفظة للأنشطة غير النفطية وبالتالي حجم متحفظ للناتج المحلي الإجمالي. وبطبيعة الحال فإن ذلك المنهج المتحفظ في إعداد التقديرات منهج معروف ويستخدم من قبل المخططين، إلا أنه عندما يستخدم في إعداد تقديرات قطاع سريع التقلب مثل القطاع النفطي قد يؤدي إلى تقلبات من النوع الذي رأيناه. فالزيادات الكبيرة في أسعار النفط التي شهدتها السوق النفطية ابتداء من العام ٢٠٠٥ والتي وصلت ذروتها في عام ٢٠٠٨ عند مستوى ١٤٠ دولار للبرميل، دفعت الناتج المحلي الفعلي إلى الاختلاف بشكل كبير عن المخطط وبنسبة بلغت حوالي ٥٢٪ وهو اختلاف كبير بدون شك. كما عادت أسعار النفط إلى الانخفاض عام ٢٠٠٩ دافعة حجم الناتج إلى الانخفاض بمعدل بلغ ٢٢,٦٪.

وللوقوف على درجة التحفظ التي تحتسب بموجبها أسعار النفط المتوقعة نشير إلى أن السعر المفترض لفترة الخطة السادسة بلغ ١٨ دولار للبرميل في حين أنه بلغ فعليا ٣٢ دولار للبرميل كمتوسط لفترة الخطة. أما في الخطة

ولعل الملاحظة الإيجابية التي تستحق تسليط الضوء عليها هي ما شهدته العام ٢٠٠٩ من انخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي وفي مساهمة الأنشطة النفطية، إلا أن ذلك الانخفاض لم ينعكس بشكل تلقائي على الأنشطة غير النفطية حيث انخفضت بنسبة ٥,٦٪ فقط مقابل انخفاض الأنشطة النفطية بنسبة حوالي ٦٠٪.

الجدول (٣-٩): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ (مليون ر.ع.)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠	معدل النمو (%)
٢٠٠٦	١٤١٥١	١٩,١	٩١٧٧	٥,٥
٢٠٠٧	١٦١١١	١٣,٨	٩٧٩٤	٦,٧
٢٠٠٨	٢٣٢٨٨	٤٤,٥	١١٠٥٢	١٢,٨
٢٠٠٩	١٨٥٥٩	٢٢,٦-	١١٥١٣	١,١

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٠



## ٢- الادخار والاستثمار :

يعتبر رفع مستوى الادخار القومي شرطاً لرفع مستوى الاستثمار والذي يعتبر بدوره الوسيلة الأساسية لرفع معدل النمو الاقتصادي مع ما يصاحبه من توفير لفرص العمل ورفع لمستوى المعيشة.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن فترة تنفيذ الخطة السابعة قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الادخار القومي بفضل ارتفاع أسعار النفط والى تحسن أداء الأنشطة غير النفطية. فقد ارتفع الادخار القومي الإجمالي من ٤٤٥٧ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٥ إلى ٩٦٨٠ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٨ التي شهدت زيادات كبيرة في أسعار النفط. لكنه عاد إلى التراجع عام ٢٠٠٩ إلى ٣٩٥١ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٩ نتيجة لانخفاض أسعار النفط. وبلغت نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣٧,٥٪ عام ٢٠٠٥ وارتفعت إلى ٤١,٦٪ عام ٢٠٠٨ لتتخفض إلى نسبة ٢١,٩٪ عام ٢٠٠٩ مما يعكس العلاقة الواضحة بين القدرة على الادخار والاستثمار وبين أسعار النفط. وارتباطاً مع الحقائق أعلاه فقد ارتفع إجمالي التكوين الرأسمالي (الاستثمار) من ٢٧٥١ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٥ إلى ٦٨٧٤ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٨ أي بنسبة زيادة بلغت حوالي ١٥٠٪. أما في العام ٢٠٠٩، ومع انخفاض أسعار النفط، فإن مستوى الاستثمار لم ينخفض إلا بنسبة ١٣,٥٪ إذ بلغ ٦٠٥٥ مليون ر.ع. أي أن الاستثمار تجاوز الادخار القومي بنسبة بلغت حوالي ٥٣٪.

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من ١٠١,٧ عام ٢٠٠٥ إلى ١٢٩,٥ عام ٢٠٠٩. وكان الارتفاع الأشد هو الذي شهده العام ٢٠٠٨ حيث بلغ حوالي ١٤ نقطة ليصل إلى ١٢٥,٢ مقارنة بعام ٢٠٠٧ الذي بلغ فيه الرقم القياسي المذكور ١١١,٤

## الإطار (٣-٢) المشاريع الإنشائية تستقطب العمال الوافدون

يركز الاستثمار الحكومي على المشاريع الإنشائية الكبرى والتي تستقطب العمال الوافدون بشكل كبير مع توفير عدد محدود من فرص العمل للمواطنين. والمطلوب إيجاد توازن أكثر بين نوعية المشاريع التي توجه نحوها الاستثمارات الحكومية.

## ٣- العلاقات الاقتصادية الخارجية وميزان المدفوعات:

واصل فائض الميزان التجاري ارتفاعاته خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ حيث بلغ ذروة ارتفاعه عام ٢٠٠٨ حين بلغ ٦٤٥١ مليون ر.ع. مقارنة بمبلغ ٤١٠٠ مليون عام ٢٠٠٥. ومما لا شك فيه فإن تلك الزيادات تعود إلى ارتفاع أسعار النفط بالرغم من أن استيرادات السلطنة السلعية قد ارتفعت هي الأخرى بشدة استجابة لمتطلبات التنمية السريعة حيث بلغت عام ٢٠٠٨، ٧٩٦٢ مليون ريال مقارنة بمبلغ ٣٠٨٧ مليون عام ٢٠٠٥. إلا أن الصادرات والواردات السلعية انخفضت في العام ٢٠٠٩ نتيجة ما أصاب أسعار النفط من انخفاض. والملفت للانتباه خلال هذه الفترة ارتفاع حصيلة الصادرات غير النفطية من ٥٥٥ مليون ريال عام ٢٠٠٥ إلى ١٨٤٩ مليون ريال عام ٢٠٠٩. كما أن هذه الصادرات لم تتأثر تقريباً بانخفاض أسعار النفط والأزمة المالية العالمية حيث انخفضت بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بنسبة ٦٪ فقط. وهذا يؤكد صحة الدعوة إلى تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل لتقليل الاعتماد على المورد النفطي الذي تتسم سوقه بالتقلبات العنيفة والمفاجئة أحياناً. أما مجموع الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير فقد شكلت حوالي ٣٥٪ من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٠٩ مقابل نسبة حوالي ١٦٪ عام ٢٠٠٥، وفي ذلك دلالة على أن درجة الاعتمادية على الصادرات النفطية تتناقص مع الزمن. وشهد ميزان الخدمات عجزاً متزايداً بلغ في العام ٢٠٠٩، ١٤٤٥ مليون ريال مقارنة بمبلغ ٨٤٨ مليون عام ٢٠٠٥. وقد نجمت الزيادة في العجز عن زيادة تكاليف السفر والنقل والاتصالات والتأمين، والتي تزدهر مع ازدياد النشاط التنموي في البلد.

## ٤- تكاليف المعيشة والتضخم :

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من ١٠١,٧ عام ٢٠٠٥ إلى ١٢٩,٥ عام ٢٠٠٩. وكان الارتفاع الأشد هو الذي شهده العام ٢٠٠٨ حيث بلغ حوالي ١٤ نقطة ليصل إلى ١٢٥,٢ مقارنة بعام ٢٠٠٧ الذي بلغ فيه الرقم القياسي

الجدول (٣-١٠): الادخار والاستثمار ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ (مليون ر.ع.)

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الادخار المحلي الإجمالي	٥٧٦٥	٧٢١٦	٧٧٨٢	١٢٧٨٠	٧١٢١
الادخار الأجنبي	- ١٣٠٨	- ١٣٧٤	- ١٧٧٧	- ٣١٠٠	- ٣١٧٠
الادخار القومي الإجمالي	٤٤٥٧	٥٨٤٢	٦٠٠٥	٩٦٨٠	٣٩٥١
نسبة الادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٣٧,٥	٤١,٣	٣٧,٣	٤١,٦	٢١,٩
إجمالي التكوين الرأسمالي	٢٧٥١	٣٤٢٧	٤٩٢٨	٦٨٧٤	٦٠٥٥
نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢٣,٢	٢٤,٢	٣٠,٦	٢٩,٥	٣٣,٦

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠



## ٥ - المالية العامة :

بمراجعة تطورات مؤشرات المالية العامة نجد أن إجمالي الإيرادات ارتفعت من ٤٥١١ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٥ إلى ٦٧٤٩ مليون عام ٢٠٠٩ ، تشكل إيرادات النفط والغاز ٧٧٪ منها بعد أن كانت تشكل ٧٩٪ منها عام ٢٠٠٥ .

وانسجاماً مع تنامي الإيرادات العامة، فقد ارتفع الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري من ٤٢٠٨ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٥ إلى ٧٤٢٩ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٩ كانت حصة الإنفاق الاستثماري منها ٢٢٪ عام ٢٠٠٥ ارتفعت إلى ٣٦٪ عام ٢٠٠٩ .

ولاشك أن ذلك التوسع في الإنفاق يعكس الرغبة في إحداث تنمية سريعة في الميادين الاجتماعية والميادين الاقتصادية التي تسهم في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العماني. فقد بلغت حصة القطاعات الاجتماعية ( الصحة والتعليم بمختلف مراحله والتنمية الاجتماعية ) في العام ٢٠٠٥ ، ٣٩٪ من مجموع المصروفات المدنية الجارية و ١٦,٤٪ من إجمالي المصروفات الجارية. أما في العام ٢٠٠٩ فقد كانت النسب ٥٠٪ و ١٥٪ على التوالي .

المذكور ١١١,٤ . ولاشك أن الارتفاعات العالمية في أسعار السلع والخدمات إضافة إلى الإنفاق الترموي في الداخل قد أدت مجتمعة إلى رفع معدلات التضخم بالشكل المذكور. وبذلك يكون الاقتصاد العماني قد تعرض إلى نوعين من التضخم هما المستورد والمولد محلياً.

وتظهر البيانات أعلاه وبيانات الجدول ( ٣-١١ ) ، أن معدل دخل الفرد العماني قد ارتفع بنسبة ٢٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ وارتفع معدل إنفاقه لنفس الفترة بنسبة تبلغ حوالي ١٤٪، في حين ازداد معدل التضخم ١٤ نقطة خلال نفس الفترة .إن ذلك يعني أن زيادة الإنفاق ذهبت لمواجهة الزيادة في الأسعار ولم تؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحقيقي، وهو المؤشر الرئيسي للرفاهية ، كما أنه يعني حصول زيادة في الادخار الفردي للعمانيين ناجمة عن الفرق بين الدخل والإنفاق.

إن الرغبة في تسريع وتيرة التنمية والاستفادة القصوى من زيادة عوائد النفط أدت إلى تخصيص مبالغ كبيرة للاستثمار في مختلف القطاعات لاسيما في البنية التحتية، الأمر الذي شكل ضغطاً على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العماني وأدى إلى حصول زيادات في أسعار العديد من السلع والخدمات إلى جانب ما تمت الإشارة إليه من تضخم مستورد.

ولأجل التخفيف من ذلك التأثير فقد صدرت قرارات بزيادة رواتب وأجور العاملين في القطاع العام والخاص ومستحقات المتقاعدين واسر الضمان الاجتماعي إضافة إلى الجهود المبذولة في حماية المستهلك ومراقبة حركات الأسعار ودعم الاحتياطي الوطني من السلع الغذائية.

الجدول ( ٣-١١ ) : إنفاق ودخل الأسرة والفرد ( إجمالي السكان/ عمانيين ) ٢٠٠٩/٢٠٠٠م

٢٠٠٩/٢٠١٠م

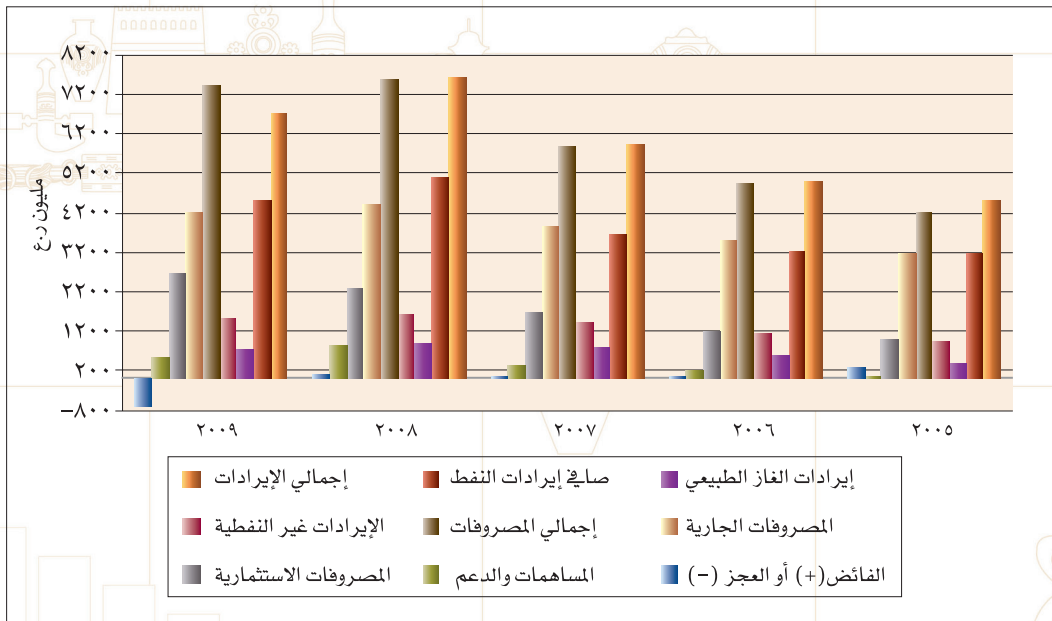
١- إنفاق الأسرة والفرد ٢٠٠٩/٢٠٠٠م ( ر.ع )					
٢٠٠٩/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٠/٩٩	الإنفاق
٦٠٨	٦١٣	٤٦٦	٤٦٧	٤٤٧	الأسرة ( إجمالي السكان )
٧٢٧	٧٣٣	٦٢٤	٦١٢	٤٨٣	الأسرة ( عماني )
٨٩	٩٤	٨٣	٨١	٦٥	الفرد ( إجمالي السكان )
٨٤	٨٨	٧٦	٧٤	٥٧	الفرد ( عماني )
٢- دخل الأسرة والفرد ٢٠٠٩/٢٠٠٠م ( ر.ع )					
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٠/٩٩	الدخل
٩٣٤	٨٩١	٩٠٦	٦٦٦	٦٠٦	الأسرة ( إجمالي السكان )
١١٢٧	١٠٤٢	٩١٤	٨٦٠	٦٣٨	الأسرة ( عماني )
١٣٧	١٣٦	١٢٢	١١٥	٨٨	الفرد ( إجمالي السكان )
١٣٠	١٢٥	١١١	١٠٤	٧٥	الفرد ( عماني )

المصدر: مسح نفقات ودخل الأسرة سنوات مختلفة.

أن ذلك التوسع في الإنفاق يعكس الرغبة في إحداث تنمية سريعة في الميادين الاجتماعية والميادين الاقتصادية التي تسهم في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العماني

إن الرغبة في تسريع وتيرة التنمية والاستفادة القصوى من زيادة عوائد النفط أدت إلى تخصيص مبالغ كبيرة للاستثمار في مختلف القطاعات لاسيما في البنية التحتية، الأمر الذي شكل ضغطاً على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العماني

الشكل ( ١-٣ ) : مؤشرات المالية العامة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠

## ٣-٢-٣- المؤشرات القطاعية :

## ١- قطاع النفط:

سعت الخطة إلى زيادة الإنتاج والاحتياطي النفطي وقد شهد العام ٢٠٠٨ أول تعديل في المسار التنازلي الذي اتخذه الإنتاج منذ العام ٢٠٠٢ حيث زاد الإنتاج إلى ٧٥٧ ألف برميل يوميا وبنسبة زيادة بلغت ٦,٥٪ مع ان ذلك المستوى يظل دون المخطط بنسبة ٨,٥٪. وقد توافقت تلك الزيادة في الإنتاج مع زيادة الأسعار بشكل قياسي في العام ٢٠٠٨ بلغت نسبتها إلى المخطط ٢٣٧٪، إذ بلغت ذروتها في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٨ قبل ان تهبط بشدة نتيجة الأزمة المالية العالمية.

كان من نتائج ماتقدم أيضا ارتفاع القيمة المضافة لقطاع النفط إلى حوالي ١٠,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٨ لتبلغ مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤٧٪ في العام المذكور مقارنة بالنسبة المخططة والبالغة ٣٠٪. وانسجاما مع قواعد الاستدامة والرشادة في استغلال الموارد الطبيعية، فقد وضعت الخطة معدلا مستهدفا للنضوب السنوي للاحتياطي النفطي يبلغ ٦,٥٪، إلا أن المعدل الفعلي للنضوب بلغ ٥,٨٪.

## ٢- قطاع الغاز :

شهد هذا القطاع نموا جيدا عام ٢٠٠٨ وبمعدل ٤٣٪ حيث ازدادت القيمة المضافة المولدة فيه إلى ٨٦٠ مليون

والنقطة التي تجدر الإشارة إليها في هذا السياق هي شدة الفرق بين الإيرادات والنفقات المخططة والمتوقعة خلال سنوات الخطة. فالإيرادات النفطية المخططة للعام ٢٠٠٨ كانت تبلغ ٢٤٥٤ مليون ر.ع. أما الفعلية فقد بلغت ٥٠٩٣ مليون ر.ع. أما إجمالي الإيرادات الفعلية فقد بلغ ٧٦٣٩ مليون ر.ع. مقارنة بمبلغ مخطط بلغ ٣٥٨١ مليون ر.ع. وهذه الزيادة قد أدت بطبيعة الحال إلى زيادة الإنفاق الفعلي ليبلغ ٧٥٦٠ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٨، مقارنة بالمخطط البالغ ٤٢٣١ مليون ر.ع.

ومع أن الحكومة قد حولت مبالغ كبيرة إلى صناديق الاحتياطي والاستثمار من إيرادات النفط المرتفعة، بلغت ٢٩٣٩ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٨، إلا أن المتبقي كان يمثل صدمة أدت إلى حصول الارتفاعات المشار إليها في الإيرادات والنفقات.

ولاشك أن السياسة التي اتبعتها الحكومة في التحويل إلى صناديق الاحتياط والاستثمار أدت إلى تعزيز الوضع المالي للبلد إذ بلغت نسبة الفائض إلى إجمالي الإيرادات الحكومية حوالي ٢٣٪ للعام ٢٠٠٨. أما نسبة ذلك الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت لنفس السنة ٩,٦٪، مقابل عجز مخطط كان يبلغ ٢,٨٪. وقد تراجع الدين العام في نهاية العام ٢٠٠٨ إلى حوالي مليار ريال يشكل نسبة ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل الدين العام الخارجي نسبة حوالي ٦٣٪ من إجمالي رصيد الدين العام.

انسجاما مع قواعد الاستدامة والرشادة في استغلال الموارد الطبيعية، فقد وضعت الخطة معدلا مستهدفا للنضوب السنوي للاحتياطي النفطي يبلغ ٦,٥٪، إلا أن المعدل الفعلي للنضوب بلغ ٥,٨٪

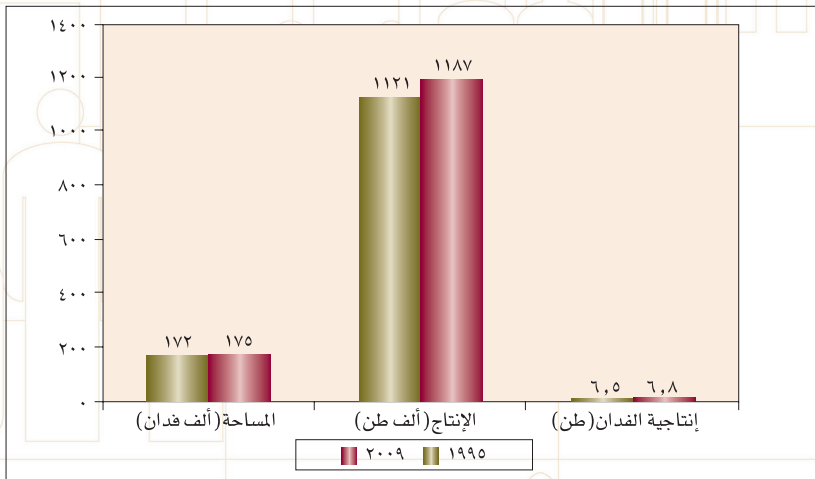
مرفق عام ٢٠٠٥ إلى ٢١٩ مرفق عام ٢٠٠٩ وعدد نزلاء الفنادق من ١,٣١ مليون إلى ١,٨ مليون لنفس الفترة. ومن الضروري الإسراع في إعداد نظام الحسابات المتكامل لهذا القطاع ليشمل كل النشاطات التي تعتبر مرتبطة به.

#### ٥ - قطاع الزراعة والثروة الحيوانية :

بلغت القيمة المضافة المولدة في القطاع ١٦٠ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٩ مقابل ١٠٨ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٥. أما المساهمة النسبية للقطاع في الناتج فقد بلغت ٠,٩ في العام ٢٠٠٩، وهي مساهمة متواضعة بطبيعة الحال.

هذا وبلغ التمويل المصرفي الإجمالي للقطاع ٤١,٤ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٥ ارتفع إلى ٥٠,٥ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٨. ويبدو أن حجم التمويل كبير قياسا بحجم الناتج وقد يكون لهذا التمويل اثر مستقبلي لزيادة الإنتاج الزراعي. إن النظر إلى المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية والإنتاج الكلي من تلك المحاصيل خلال فترة زمنية تمتد منذ العام ١٩٩٥، وهو أول عام تظهر بياناته الإحصائية الزراعية، وإلى العام ٢٠٠٩، يظهر أن أرقام المساحة والإنتاج الكلي شبه مستقرة، كما أن الإنتاجية ثابتة تقريبا وكما هو مبين أدناه.

الشكل (٢-٣): مساحة وإنتاجية الأراضي الزراعية



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠

ريال ونسبة ٩٣٪ زيادة عن المخطط. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الإنتاج والأسعار حيث بلغ الإنتاج ١٠٧٠ مليون قدم مكعب وهو يزيد عن المخطط بنسبة ٨,٤٪. وسجلت إيرادات الغاز ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت ٩١٠ مليون ريال وبزيادة نسبتها حوالي ١٠٦٪ عن المخطط. إلا أنها شهدت هبوطا بنسبة ٢٢٪ في العام ٢٠٠٩.

#### ٣ - القطاع الصناعي :

استهدفت الخطة تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي يبلغ ١٤,٣٪، إلا أن معدلات النمو الفعلية بالأسعار الجارية تراوحت بين (-) ١٣٪ و ٣٩٪ للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩ كما في الجدول أدناه. أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت ١٨,٥٪ عام ٢٠٠٩.

ولا تزال المساهمة الأكبر في هذا القطاع تعود إلى الغاز الطبيعي المسال الذي يحتسب مع الصناعات التحويلية وبشكل مانسته ٦٥٪ من إجمالي القيمة المضافة للقطاع. كما نما ناتج الصناعات التحويلية الأخرى من ٣٨٨ مليون ريال عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٧١٣ مليون عام ٢٠٠٩.

#### الجدول (٢-٣) الناتج المحلي الإجمالي

للأنشطة الصناعية وللصناعة التحويلية ٢٠٠٥ -  
٢٠٠٩ بالأسعار الجارية (مليون ر.ع.)

السنة	الأنشطة الصناعية (١)	الصناعات التحويلية (٢)	النمو (١) (٢)	النمو (٢) (١)
٢٠٠٥	١٦٩٤	١٠٠٧	٥٩	-
٢٠٠٦	٢٢٨٩	١٥٢٧	٦٧	٣٥
٢٠٠٧	٢٧٦٠	١٧٤٩	٦٣	٢١
٢٠٠٨	٣٨٣٩	٢٤٦٣	٦٤	٤١
٢٠٠٩	٣٣٢٥	١٨٥٣	٥٦	١٣ -

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠

#### ٤ - قطاع السياحة :

ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع من حوالي ٨٩ مليون ريال عام ٢٠٠٥ إلى ١٧٥ مليون عام ٢٠٠٩. ونتيجة لاقترار الحسابات الخاصة بهذا القطاع على نشاط المطاعم والفنادق فإن الصورة غير كاملة عن حجم الدور الذي يمارسه في الاقتصاد الوطني. وقد شهدت جميع المؤشرات الكمية للقطاع نموا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، حيث ازداد عدد المرافق الايوائية بنسبة ٤٣٪ ليرتفع من ١٥٣

استهدفت الخطة تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي يبلغ ١٤,٣٪، إلا أن معدلات النمو الفعلية بالأسعار الجارية تراوحت بين (-) ١٣٪ و ٣٩٪ للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩

إن النظر إلى المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية والإنتاج الكلي من تلك المحاصيل خلال فترة زمنية تمتد منذ العام ١٩٩٥، وهو أول عام تظهر بياناته الإحصائية الزراعية، وإلى العام ٢٠٠٩، يظهر أن أرقام المساحة والإنتاج الكلي شبه مستقرة، كما أن الإنتاجية ثابتة تقريبا

إن الحقيقة أعلاه تستدعي الدراسة خاصة وان القروض المقدمة للقطاع ليست قليلة وكان يجب أن تؤدي دورها في رفع الإنتاجية وتطوير الإنتاج بشكل عام. وقد عقدت ندوة التنمية المستدامة للقطاع الزراعي وتنظيم سوق العمل في فبراير ٢٠٠٧ بناء على أوامر سامية من جلالة السلطان. وسوف نكتفي بإيراد حقيقة واحدة مأخوذة من أوراق تلك الندوة لعلها تفسر الركود الذي أشرنا إليه آنفا. حيث



نظام التراخيص والمراقبة والاستزراع السمكي وتطوير ممارسات ما بعد الصيد عن طريق تطوير البنية التحتية لهذا القطاع وزيادة المستمرة في حجم القروض الميسرة المقدمة له والتي بلغت عام ٢٠٠٨ حوالي ١١ مليون ر.ع. مقارنة بحوالي مليون ر.ع. عام ٢٠٠٥.

#### ٧- قطاع المعادن :

بلغ معدل النمو المستهدف لهذا القطاع ١٠,٨٪ سنويا ، إلا أن نموه الفعلي شهد تذبذبا كبيرا نتيجة تحسن الإنتاج كميًا وارتفاع أسعار منتجاته نتيجة للطفرة العقارية التي شهدتها السلطنة والمنطقة أيضا. وبلغ معدل نموه عام ٢٠٠٦ (-) ٤٪ ارتفع عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى أكثر من ٦٠٪ ثم عاد إلى مستوى ١٧٪ عام ٢٠٠٩ نتيجة للالزمة المالية وما سببته من ركود. ومع ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٨٢ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٩ ، إلا أن مساهمته النسبية في الناتج لازالت متواضعة حيث بلغت ٠,٥٪ عام ٢٠٠٩ ، كما أنها كانت بحدود ٠,٣٪ طيلة السنوات العشر الماضية.

#### ٨ - قطاع التجارة :

حقق هذا القطاع نموا جيدا تجاوز المعدلات المستهدفة من قبل الخطة بلغ ٢٨٪ عام ٢٠٠٨ مقارنة بالمعدل المستهدف لنفس السنة والبالغ حوالي ٨٪ ، لكنه عاد ليتراجع عام ٢٠٠٩ محققا معدل نمو سالبًا بلغ ١٦٪. كما أنه حقق معدلات نمو جيدة خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بلغا على التوالي ٢٧٪ و ٢٧٪. ومن الواضح أن ازدهار هذا القطاع ارتبط بمجمل التحسن في الأداء الاقتصادي والناجم عن تحسن الإيرادات النفطية.

أما عن حجم الانفتاح على العالم الخارجي ، فقد بلغ ٩٧٪ عام ٢٠٠٩ وحوالي ١٠٠٪ عام ٢٠٠٨ وهو مستوى عال جدا من الانفتاح . إن ذلك يعني وجود ضرورة حقيقية لدراسة آليات خفض درجة الاعتمادية على العالم الخارجي.

وقد شخّصت الخطة السابعة جملة تحديات تواجه تطوير قطاع التجارة الداخلية من بينها التجارة المستترة والتي شخّصها التقرير الأول عن التنمية البشرية باعتبارها واحدة من مشاكل الاقتصاد العماني. كذلك شخّصت الخطة وجود ممارسات احتكارية في بعض السلع إضافة إلى التحديات الناشئة عن التزامات تحرير التجارة والاستثمار بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة ، الأمر الذي يتطلب من قطاع الأعمال الاهتمام بعوامل الكفاءة والتنافسية.

يشكل الوافدون نسبة ٧٩٪ من العاملين باجر في القطاع الزراعي ، كما أن نسبة العاملين محدودي المهارة من إجمالي العاملين باجر تبلغ ٧٤٪. وهذا بالطبع لا يساعد على إحداث التطور المطلوب في هذا القطاع . ويمكن الرجوع إلى أوراق الندوة المذكورة لمزيد من الإطلاع على واقع القطاع الزراعي في البلد.

أما قطاع الإنتاج الحيواني فإن الإحصاءات المتاحة تظهر زيادة في أعداد الحيوانات خلال سنوات الخطة وإن كان ذلك بمعدلات بسيطة وبحدود ٢٪ سنويا. وزاد الإنتاج الحيواني لنفس الفترة بمعدلات لا تتجاوز ٢٪ أيضا. وشهدت الفترة المذكورة تنفيذ العديد من المشاريع التي تهدف إلى زيادة مساهمة صغار المنتجين في إنتاج القطاع.

#### ٦- قطاع الأسماك :

توقعت الخطة أن يحقق هذا القطاع معدل نمو سنوي بحدود ٣٪ ، إلا أن معدل النمو الفعلي للسنوات الأربع الأولى من الخطة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ ، تراوح بين (-) ٢٪ عام ٢٠٠٦ و حوالي ٩٪ عام ٢٠٠٩ . وفي كل الأحوال فإن حجم ناتج هذا القطاع يظل متواضعا مقارنة بإمكانيات السلطنة السمكية وحجم الثروة السمكية التي تزرع بها شواطئها . فلقد تراوح حجم الناتج بين ٧٤ مليون ريال عام ٢٠٠٦ وحوالي ٩٩ مليون عام ٢٠٠٩. وبذلك فإن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٠,٥٪ عام ٢٠٠٩ ، كما أنها لم تتجاوز نسبة ٠,٧٪ طيلة السنوات العشر الماضية مما يستدعي دراسة جادة للبحث عن سبل تفعيل دور هذا القطاع كقطاع داعم لعملية التنويع الاقتصادي في البلد.

وانخفضت صادرات القطاع كميًا مع ثبات قيمتها نتيجة ارتفاع الأسعار. ويعزى انخفاض كمية الصادرات إلى تراجع كميات الصيد من ناحية وإلى التوجه نحو توفير الأسماك للسوق المحلية وإعطاء ذلك أولوية على الصادرات. وانخفض عدد الصيادين التقليديين عام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٣٢ ألفا مقارنة بحوالي ٣٧ ألفا عام ٢٠٠٨ و ٣٣ ألفا عام ٢٠٠٥ ، مما ينسجم مع محدودية مساهمة هذا القطاع في الناتج وعدم تطورها بشكل فعال.

ونظرا لقناعة الجهات المعنية بوجود إمكانية كامنة لهذا القطاع للمساهمة في الاقتصاد الوطني بشكل أفضل ورغم تواضع أدائه ، لازالت الجهود تبذل لتطويره. ومن بين أبرز تلك الجهود تحفيز الاستثمار في سفن الشباب وتطوير قوارب الصيد وتوزيع أدوات الصيد الحديثة وتطوير إنتاجية المخزون السمكي وتنمية الموارد السمكية من خلال

يشكل الوافدون نسبة ٧٩٪ من العاملين باجر في القطاع الزراعي ، كما أن نسبة العاملين محدودي المهارة من إجمالي العاملين باجر تبلغ ٧٤٪. وهذا بالطبع لا يساعد على إحداث التطور المطلوب في هذا القطاع

أما عن حجم الانفتاح على العالم الخارجي ، فقد بلغ ٩٧٪ عام ٢٠٠٩ وحوالي ١٠٠٪ عام ٢٠٠٨ وهو مستوى عال جدا من الانفتاح . إن ذلك يعني وجود ضرورة حقيقية لدراسة آليات خفض درجة الاعتمادية على العالم الخارجي



الجدول (٣-١٣) الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

القطاع	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩ ×
<b>الأنشطة النفطية</b>					
أسعار جارية	٪٤٩،٤	٪٤٧،٦	٪٤٤،٣	٪٥٠،٦	٪٤٠،٦
أسعار ثابتة (أسعار ٢٠٠٠)	٪٣٦،٧	٪٣٣،٣	٪٢٩،٦	٪٢٨،٣	٪٢٩،٧
<b>الأنشطة غير النفطية</b>					
الزراعة والأسماك					
أسعار جارية	٪١،٥	٪١،٤	٪١،٣	٪١،١	٪١،٤
أسعار ثابتة (أسعار ٢٠٠٠)	٪١،٩	٪١،٧	٪١،٦	٪١،٦	٪١،٦
<b>الصناعة</b>					
أسعار جارية	٪١٤،٣	٪١٦،٢	٪١٧،١	٪١٦،٥	٪١٨،٥
أسعار ثابتة (أسعار ٢٠٠٠)	٪١٧،٦	٪١٧،٣	٪١٩،٤	٪٢٠،٢	٪٢١،٢
<b>الخدمات</b>					
أسعار جارية	٪٣٧	٪٣٦،٦	٪٣٨،٨	٪٣٢،٩	٪٤١،٧
أسعار ثابتة (أسعار ٢٠٠٠)	٪٤٦،٨	٪٤٩،٨	٪٥١	٪٥١،٦	٪٥٠،٢

ملاحظات: × مبدئي

١ - مجموع الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية لا يساوي ١٠٠ ، نظراً لاشتمال الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق على مكونين آخرين وهما خدمات الوساطة المالية، والضرائب على الواردات .  
المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٠

إلا أن الحاجات التنموية لا يمكن تغطيتها خلال فترة تنفيذ خطتين، وبالتالي لابد من توقع وجود مهام تنموية لازالت بانتظار الانتهاء من انجازها مستقبلاً من خلال الخطط القادمة. ومن المفيد والضروري حصر هذا المهام ووضعها أمام المعنيين بالملف التنموي

ومستويات المعيشة وتغير المؤشرات الاجتماعية. كذلك تحسّن البنية القانونية والتشريعية في سياق التغيير الذي يستلزمه تطبيق الخطط عادة .

إلا أن الحاجات التنموية لا يمكن تغطيتها خلال فترة تنفيذ خطتين، وبالتالي لابد من توقع وجود مهام تنموية لازالت بانتظار الانتهاء من انجازها مستقبلاً من خلال الخطط القادمة. ومن المفيد والضروري حصر هذا المهام ووضعها أمام المعنيين بالملف التنموي .

إضافة إلى ماتقدم من تأثيرات تتركها الخطط على المشهد الاقتصادي والاجتماعي للبلد ، فان لها آثار أخرى على سلوك بعض المتغيرات المختارة ذات الدلالة الخاصة خلال فترة تنفيذ الخطتين (لاسيما الخطة السابعة لأنها شهدت أحداث الأزمة المالية العالمية)، نستعرض أبرزها في أدناه ، ثم سنقدم عرضاً لبعض التحديات التي تواجه الاقتصاد العماني والتي تمثل مهاماً بانتظار الانجاز.

يعتبر تدفق الاستثمارات الأجنبية على أي بلد بمثابة المؤشر الدال على الثقة وعلى الاستقرار الذي يتمتع بهما ذلك الاقتصاد

### الإطار (٣-٣) الاختلاف بين النتائج المتحققة والمخططة

من خلال استعراض أداء الخطتين السادسة والسابعة تبرز الملاحظة الأبرز وهي المتعلقة بكون النتائج المتحققة تختلف بشكل كبير أحياناً عن تلك المخططة. ومع أن بعضها يفسر بحدوث تقلبات في السوق العالمية وبالذات في سوق النفط ، إلا أن بعضها لا يخضع لهذا التفسير. والعرض الذي تقدم لأداء الخطتين يوفر الأدلة التي تبين وجود هذه الظاهرة وتكرارها. إن ذلك الأمر يقتضي مراجعة أساليب إعداد الخطط من حيث جودة البيانات المستخدمة ودقة التقديرات وأساليب القياس.

### ٣-٤- الاقتصاد العماني : مراجعة نقدية :

مما لا شك فيه أن تنفيذ الخطط الخمسية يولد العديد من الآثار التي تضاف إلى ما هو متعارف عليه تقليدياً في تقييم أداء الخطط ، مثل تحسّن البنية التحتية وإضافة مشاريع جديدة وتغيير بنية الاقتصاد الوطني وتغيير حصته من التجارة العالمية وتوسع علاقاته الخارجية مع الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية وارتفاع معدلات التشغيل

#### ١- مظاهر ايجابية لأداء الاقتصاد العماني :

##### أ- تدفق الاستثمارات الأجنبية:

يعتبر تدفق الاستثمارات الأجنبية على أي بلد بمثابة المؤشر الدال على الثقة وعلى الاستقرار الذي يتمتع بهما ذلك الاقتصاد. ويعتبر تشجيع تلك الاستثمارات واحداً من

وقد تفاوتت درجة تأثر الدول بهذه الأزمة، إلا أن السلطنة وحسب تصنيف مجلة الايكونومست في عام ٢٠٠٩ احتلت المرتبة (١٧) عالميا من حيث كونها الأقل تأثرا بالأزمة من بين ١٦٥ دولة على مستوى العالم، كما أنها اعتبرت أقل دول الشرق الأوسط تأثرا بالأزمة. ويرجع التأثير المحدود للأزمة على السلطنة إلى مجموعة السياسات الاحترازية المتبعة لاسيما الرقابة على تعاملات البنوك. إضافة إلى ذلك فإن التدخل السريع من قبل الحكومة من خلال البنك المركزي العماني لمساعدة البنوك على تجاوز مشكلة نقص السيولة وكذلك الحفاظ على مستوى الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري بالاعتماد على الاحتياطات المتراكمة والتي تولدت في الفترة السابقة للأزمة. وللوقوف على حجم التأثير الذي تركته على الاقتصاد العماني، سوف نستخدم عدد من المؤشرات لمرحلة ما قبل وما بعد الأزمة.

- حجم الناتج المحلي الإجمالي: انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي للسلطنة في عام ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة، بنسبة ٢٣٪ و ٢٤٪ على التوالي، إلا أن الشق غير النفطي من الناتج انخفض بنسبة ٥٪ فقط مما يعني أن الانخفاض الأكبر في الناتج قد جاء من انخفاض الشق النفطي منه وهذا الأمر له دلالة هامة على قدرة الأنشطة غير النفطية على الاستمرار.

- الدخل الفردي بموجب مسوحات نفقات ودخل الأسرة: بمقارنة بيانات حصة الفرد من الدخل والناتج والتي انخفضت مع انخفاضهما، مع بيانات دخل الفرد السنوي والتي مصدرها مسوحات نفقات ودخل الأسرة، والتي هي أكثر واقعية، يتضح استمرار الارتفاع في الدخل الفردي سواء للأفراد العمانيين أو إجمالي السكان بالرغم من ظروف الأزمة. حيث ارتفعت بنسبة ٧٪ و ١٣٪ و ٤٪ للعمانيين وبنسبة ٦٪ و ١٢٪ و ١٪ لإجمالي السكان خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، وكما هو مبين في الشكل ٣-٣.

أهداف خطط التنمية نظرا لدورها في دفع عملية النمو والتنمية الاقتصادية. وتسهيلا لعمليات الاستثمار الأجنبي فقد تم تعديل الأنظمة والتشريعات المالية والتجارية بهدف جذب تلك الاستثمارات إلى السلطنة. وقد أدت تلك السياسة إلى نمو الاستثمارات الأجنبية بشكل مضطرد وان تكون لها مساهمة جادة في النمو وخلق الفرص الوظيفية. ويظهر الجدول التالي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص لما له من أهمية استثنائية كونه يعني الإتيان بمشاريع جديدة أو المشاركة في مشاريع قائمة ويتضمن المشاركة في الإدارة المباشرة والتسويق ونقل التكنولوجيا.

الجدول (٣-١٤): مؤشرات الاستثمار الأجنبي

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستثمار الأجنبي (مليون ر.ع.)	٤٠٠٧	٦١٦٨	٩٩١٣	١١٣١٦	١١٢٩٥
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون ر.ع.)	١٦٢٣	٢١٩٩	٣٥١٩	٤٤٩١	٥٠٥٧
تدفقات الاستثمار الأجنبي (مليون ر.ع.)		٢٢٠٧	٣٧٤٥	١٤٠٣	(٢١)

المصدر: نشرات إحصاء الاستثمار الأجنبي/وزارة الاقتصاد الوطني/سلطنة عمان

أما في السنوات السابقة للعام ٢٠٠٥، فإن الإحصاءات كانت تغطي الاستثمار الأجنبي المباشر فقط وقد كانت البيانات لتلك السنوات كالتالي:

الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون ريال)	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
	٧٢١	٩٢٩	٩٤٦

نفس المصدر السابق

## ب- تأثيرات الأزمة المالية العالمية:

ابتدأت مقدمات الأزمة المالية العالمية في شهر أغسطس ٢٠٠٧ وأدت إلى ركود اقتصادي عالمي كبير. وقد أثر ذلك الركود سلبا على الطلب على النفط مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل من أعلى مستوى بلغه في شهر يوليو ٢٠٠٨ وهو ١٤٧ دولار للبرميل إلى ٣٥ دولار.

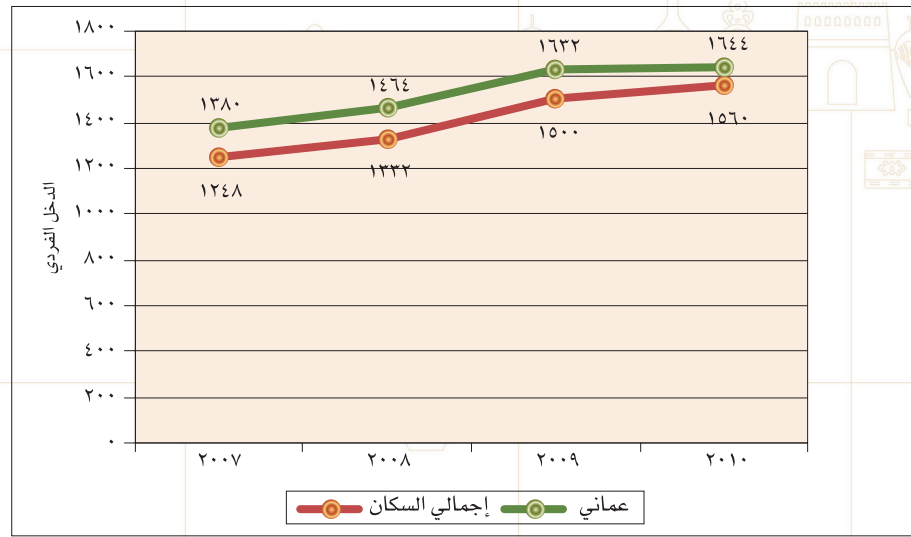
إلا أن السلطنة وحسب تصنيف مجلة الايكونومست في عام ٢٠٠٩ احتلت المرتبة (١٧) عالميا من حيث كونها الأقل تأثرا بالأزمة من بين ١٦٥ دولة على مستوى العالم. كما أنها اعتبرت أقل دول الشرق الأوسط تأثرا بالأزمة

الجدول (٣-١٥) آثار الأزمة المالية على الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون ر.ع.)	الأنشطة غير النفطية	الدخل القومي الإجمالي (مليون ر.ع.)	نصيب الفرد
٢٠٠٧	١٦١١١	٩٢١٧	١٥٨٠٢	٥٧٦١
٢٠٠٨	٢٣٢٨٨	١١٧٣٤	٢٢٢٢٧	٧٧٥٣
٢٠٠٩	١٨٠٢٠	١١١٠٣	١٦٩٤٠	٥٣٣٧

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠

الشكل (٣-٣): آثار الأزمة على الدخل الفردي ر.ع.

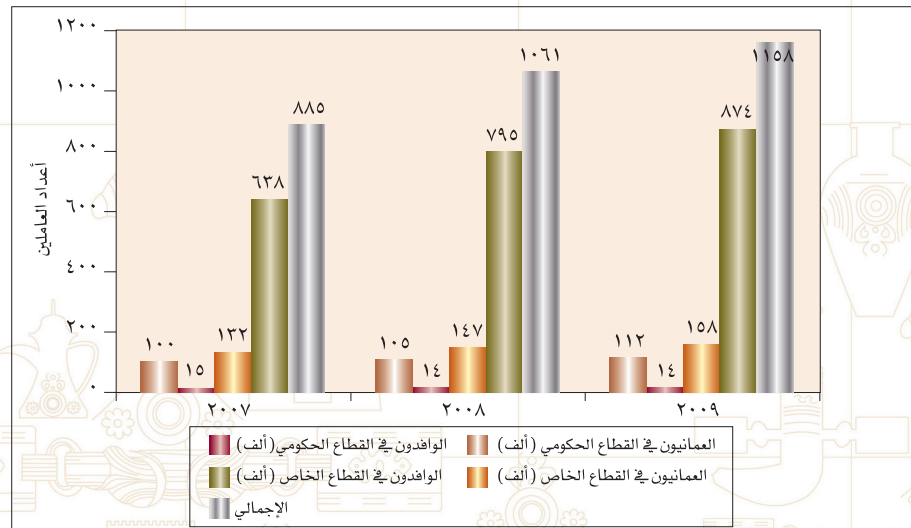


المصدر : مسوحات نفقات ودخل الأسرة لسنوات مختلفة

- **التنافسية:** يعتبر ارتفاع تصنيف البلد في مجال التنافسية دليلاً على أن العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تسير بالاتجاه الصحيح. وطبقاً لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي، احتلت السلطنة المركز ٤١ عالمياً في القدرة التنافسية للعام ٢٠٠٩-٢٠١٠. ثم قفزت مرتبة السلطنة في نفس التقرير للعام ٢٠١١-٢٠١٢ إلى الدرجة ٣٢ عالمياً والرابعة عربياً. أما تقرير التنافسية العربية للعام ٢٠٠٦ فقد بين أن السلطنة احتلت المرتبة (١٠) في مؤشر التنافسية الإجمالية من بين (٢١) دولة، هي (١٦) دولة عربية إضافة إلى خمسة دول أجنبية أضيفت لأغراض المقارنة هي (تشيلي وكوريا الجنوبية وماليزيا والبرتغال وجنوب أفريقيا).

- **التشغيل:** يرتبط حجم التشغيل بمستوى النشاط الاقتصادي، والأرقام أدناه تدل على أن سوق العمل العماني لم تتأثر سلباً بالأزمة بل شهدت معدلات زيادة مستمرة سواء للعمانيين أو الوافدين وفي كلا القطاعين الحكومي والخاص. (يلاحظ وجود فروقات كبيرة بين أعداد العاملين العمانيين في القطاع الحكومي كما وردت في الكتاب الإحصائي والمشار إليها في الشكل أدناه والبيانات التي أظهرها تعداد العام ٢٠١٠، حيث بلغ عدد العاملين العمانيين في القطاع الحكومي ٢٣٨ ألفاً حسب نتائج التعداد. وقد يعود ذلك إلى اشتغال نتائج التعداد على أعداد العاملين في الأجهزة غير المدنية).

الشكل (٣-٤): آثار الأزمة على حجم التشغيل في السلطنة



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني / الكتاب الإحصائي السنوي/ ٢٠١٠



## الإطار (٣-٤) تعريف التنافسية

يعرّف تقرير التنافسية العربية، المنافسة بأنها (تعكس الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للنشاطات التي تكون مجالاً للتنافس مع الأمم الأخرى). ويقصد بالتنافسية الجارية العوامل المؤثرة في التنافسية في الأجل القصير والتي لا تتطلب تغيراً في الهياكل والسياسات ذات الأمد البعيد. أما التنافسية الكامنة فتعني الطاقات والعوامل والمؤسسات والهياكل التي تؤثر في مستويات التنافسية في الأجل الطويل.

استمرار الدور الأساسي للحكومة في الساحة الاقتصادية في مجال الإنفاق والادخار وهو ما يتعارض مع ما أرادته الرؤية من دور متنام للقطاع الخاص

الوطني عام ٢٠٠٩ بالتعاون مع البنك الدولي حول التقييم المرحلي للرؤية المستقبلية: عمان ٢٠٢٠. وقد خلصت الدراسة المذكورة إلى أن حجم الاستثمارات المنفذة خلال الفترة الماضية يماثل إلى حد كبير ما استهدفته الرؤية إلا أن الاقتصاد الوطني اتخذ مساراً مغايراً لما خططت له الرؤية. ويعود ذلك إلى بروز عدد من المستجدات، أبرزها ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى استمرار الدور الأساسي للحكومة في الساحة الاقتصادية في مجال الإنفاق والادخار وهو ما يتعارض مع ما أرادته الرؤية من دور متنام للقطاع الخاص.

وفي ظل السياسات الحالية فإن من المتوقع أن يمثل كل من قطاعي التشييد وتجارة الجملة والتجزئة أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠٢٠. ونظراً لكون هذين القطاعين غير قابلين للتبادل مع العالم الخارجي فإن هذا التوجه لا يحقق ما تشده الرؤية من تنمية وتطوير قطاعات التصدير.

ومن المستجدات التي لم تأخذها الرؤية بالاعتبار التخفيض الكبير الذي طرأ على احتياطات الغاز وتأثيره على المفاضلة بين استخداماته المختلفة مع ما قد يترتب على ذلك من آثار اقتصادية.

وهناك قضية هامة أخرى تتمثل في كون الأوضاع المالية الحالية غير قابلة للاستدامة. فصافي إيرادات النفط يتوقع أن يتراجع نتيجة الانخفاض المتوقع في معدلات إنتاج النفط على المدى البعيد وارتفاع تكاليف استخراجه وتنميته. مقابل ذلك فإن الإنفاق الحكومي في ارتفاع متواصل نتيجة الإنفاق الكبير على توفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم ودعم القطاع الأسري من خلال التوظيف المباشر والإعانات المالية ودعم بعض المنتجات. إن ذلك سيشكل أحد أهم التحديات في الفترة المقبلة.

كما أن سوق العمل هي الأكثر بعداً عن المسار المستهدف بين القطاعات الرئيسية حيث أن هيكل التوظيف غير متوازن ومعدل مشاركة المواطنين العمانيين منخفض ويقارب حوالي نصف متوسط الدول المتقدمة.

وهناك حاجة إلى استكمال النجاح الذي حققته عمان على صعيد التعليم الابتدائي والثانوي من خلال نهج أكثر شمولاً للتعليم العالي.

أما في الجانب المصرفي فإن المصارف تهيمن على القطاع المالي ويتم توجيه الأصول المصرفية بكثافة نحو إقراض المؤسسات الكبيرة والمستهلكين ولا تجد المصارف أي حافز يدفعها نحو إقراض المشاريع الصغيرة أو المتوسطة الحجم

وأظهر التقرير بعض العوامل والمؤشرات الفرعية التي لم تساعد السلطنة على احتلال مرتبة أعلى في مؤشر التنافسية مثل الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج ومعدل انخفاض أمية الكبار ومعدل القيد الجامعي. إضافة إلى ما تقدم فإن العاملين التاليين يعتبران ذوات أهمية خاصة في هذا الشأن:

تذبذب معدل التضخم: ويعتبر نقطة ضعف في الاقتصاد أكثر من ارتفاع التضخم، حيث إن التضخم المرتفع والمستمر بوتيرة معروفة وممكن التكهّن بها يسمح بصياغة التوقعات بناء على ذلك واخذ الاحتياطات اللازمة. أما تذبذب معدل التضخم فإنه لا يسمح بوضع توقعات حقيقية عن مسار الاقتصاد المستقبلي بالنسبة للمستثمرين لأنه ببساطة يعتبر متغير لا يمكن توقع تحركاته المستقبلية وينطوي على مفاجآت لأصحاب الأعمال.

تذبذب معدل نمو الناتج: ويعتبر نقطة سلبية عند قياس التنافسية بالرغم من أنه يرتبط بحصة القطاع النفطي من الناتج والتي لا يمكن السيطرة عليها نتيجة تأثرها بأسعار النفط في السوق العالمية.

## ٢- تحديات ومهام تنموية بانتظار الانجاز أمام الاقتصاد العماني :

تعتبر الخطط الخمسية السادسة والسابعة حلقات في إطار الرؤية المستقبلية عمان ٢٠٢٠، وبالتالي يفترض أن تتسجم نتائجها مع ما سعت الرؤية إلى تحقيقه، ويصبح من الضروري إجراء تقييم لما تم انجازه على الأصعدة كافة مقارنة بالخطط وتشخيص أسباب الانحرافات وتحديد ما ينبغي عمله في المرحلة المتبقية من فترة الرؤية. وسوف نسعى هنا إلى تقديم مراجعة مكثفة لما تم انجازه أو ما زال في انتظار الانجاز. ولهذا الغرض نستعين، من بين وثائق أخرى، بالدراسة التي أجرتها وزارة الاقتصاد

سوق العمل هي الأكثر بعداً عن المسار المستهدف بين القطاعات الرئيسية حيث أن هيكل التوظيف غير متوازن ومعدل مشاركة المواطنين العمانيين منخفض ويقارب حوالي نصف متوسط الدول المتقدمة



ولولا القيود المفروضة عليها من قبل البنك المركزي لتوسعت المصارف أكثر في إقراض المستهلكين.

ومع أن قطاعي السياحة والأسماك يمثلان قطاعات واعدة وقادرة على المنافسة إلا أن كلا منهما يواجه تحديات مختلفة عن الآخر. فالسياحة تحتاج إلى مشروعات استثمارية ضخمة إلا أن علاقتها محدودة بالمؤسسات المحلية والقوى العاملة الوطنية. أما قطاع الأسماك فإن علاقته جيدة بالقوى العاملة الوطنية إلا أنه عاجز عن تحقيق زيادة ملموسة في إنتاجه نظراً للرغبة في المحافظة على الثروة السمكية.

أما قطاع الطاقة والمياه فإن أبرز تحدياته تتمثل في صعوبة دخول القطاع الخاص بسبب وجود الإعانات المالية لهذا القطاع.

وهناك قضية هامة أخرى تتمثل في كون الأوضاع المالية الحالية غير قابلة للاستدامة

المصارف تهيمن على القطاع المالي ويتم توجيه الأصول المصرفية بكثافة نحو إقراض المؤسسات الكبيرة والمستهلكين ولا تجد المصارف أي حافز يدفعها نحو إقراض المشاريع الصغيرة أو المتوسطة الحجم

### شهادات دولية

خلال السنوات الماضية صدرت مجموعة من الشهادات الدولية الايجابية بحق السلطنة تؤكد على سمعتها الدولية الطيبة. ففي سبتمبر ٢٠٠٦م صدر تقرير عن البنك الدولي بعنوان (قضايا نظام الإدارة العامة ٢٠٠٦م) ، وقد حظيت السلطنة بموجب هذا التقرير ، بالمرتبة الأولى عربياً في مؤشري الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد والمرتبة الثانية في سيادة القانون .

وفي تقرير دولي نشرته مجلة (فورن بوليسي ) الأمريكية بالتعاون مع مركز أبحاث صندوق السلام الأمريكي وشمل ١٧٧ بلداً ، حصلت السلطنة على مرتبة أكثر البلدان العربية والأفريقية استقراراً وفق مؤشرات العام ٢٠٠٩م . حيث أعتبر التقرير السلطنة ضمن البلدان المستقرة وهي أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا والأرجنتين واليابان وكوريا الجنوبية .

وفي التقرير الدولي للتنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في سبتمبر ٢٠٠٩م ومن بين مجموعة المؤشرات التي تحتسب لهذا الغرض ، احتلت السلطنة المرتبة السابعة عالمياً في مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي وقوة المؤسسات . وفي العام ٢٠٠٩م أيضاً ، وبموجب استفتاء أعده موقع مكتوب الإلكتروني حول السعادة في الدول العربية ، حصل العمانيون على المرتبة الأولى عربياً من حيث كونهم أكثرها سعادة .

وأخيراً وفي العام ٢٠١١م ، حصلت السلطنة على المركز الثالث عربياً في مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم الذي أصدرته مؤسسة (هيرتاج فاوندیشن) الأمريكية .

## الخلاصة

١- شهدت الفترة قيد الدراسة جملة تطورات أثرت على النمو الاقتصادي، أهمها الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي وصلت إلى ١٤٠ دولار للبرميل عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات وزيادة الإنفاق الحكومي. وأثر ذلك على المتغيرات الاقتصادية في البلد كالضغط على الطاقة الاستيعابية المحدودة للاقتصاد وحصول بعض الاختناقات التي قادت إلى زيادات في الأسعار. وكانت نتيجة ذلك ارتفاع تكاليف المعيشة مما أثر بشكل خاص على الفئات محدودة الدخل والهشة. في ظل هذه الأوضاع والمتغيرات تم تنفيذ الخطتين الخمسيتين السادسة (٢٠٠٥-٢٠١٠) والسابعة (٢٠١٠-٢٠١٦).

٢- وعن مستوى أداء الخطة السادسة، يلاحظ وجود اختلافات بين معدل النمو الفعلي والمخطط لمؤشرات الاقتصاد الكلي مما يستدعي معرفة أسبابها وتطوير أساليب التخطيط وبناء التنبؤات الاقتصادية. وقد بلغ معدل الادخار القومي ٢٥,٤٪، كما أن مساهمة القطاع العام في الاستثمارات الكلية ارتفعت إلى ٧٤٪ في ٢٠٠٥. وكانت درجة الانفتاح على العالم مرتفعة حيث بلغت ٨٧٪ عام ٢٠٠٥، مما يشير إلى شدة الحساسية للصدمات الخارجية. وارتفع نصيب الفرد من الناتج إلى ٤٧٢٥ ر.ع. عام ٢٠٠٥. وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بشكل طفيف من ١٠٠ نقطة عام ٢٠٠٠ إلى ١٠١,٦ عام ٢٠٠٥. وبلغ معدل نمو القطاع الصناعي ١٨,٨٪ وهو يعتبر من القطاعات المؤهلة لتحقيق التنويع الاقتصادي. وكانت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة حيث بلغت ٧,٠ عام ٢٠٠٥. وبلغ معدل نمو قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ١,٧٪ وارتفع محتوى صافي الواردات في الطلب المحلي على المنتجات الزراعية من ٤٦,٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠,٧٪ عام ٢٠٠٥، وبذلك فإن هدف زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية لم يتحقق. وتراجعت مساهمة قطاع الأسماك في الناتج إلى ٠,٦.

٣- أما عن مستوى أداء الخطة السابعة، فقد أنخفض الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٩ نتيجة انخفاض أسعار النفط، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل تلقائي على الأنشطة غير النفطية حيث انخفضت بنسبة ٥,٦٪ مقابل انخفاض الأنشطة النفطية بنسبة ٦٠٪. وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من ١٠١,٧

عام ٢٠٠٥ إلى ١٢٩,٥ عام ٢٠٠٩. أما معدل دخل الفرد العماني فقد ارتفع بنسبة ٢٥٪ وارتفع معدل إنفاقه بنسبة ١٤٪ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، إلا أن ارتفاع معدل التضخم خلال نفس الفترة قد يعني أن زيادة الإنفاق ذهبت لمواجهة الزيادة في الأسعار. وارتفع الإنفاق العام إلى ٧٤٢٩ مليون ر.ع. كانت حصة الإنفاق الاستثماري منه ٣٦٪ عام ٢٠٠٩.

وشهد قطاع الغاز نموا جيدا عام ٢٠٠٨ وبمعدل ٤٣٪. ونما القطاع الصناعي بمعدلات تراوحت بين (-) ١٣٪ و ٣٩٪ للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩. ولا زالت الصورة غير كاملة عن حجم الدور الذي يمارسه قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني نتيجة لاقترار الحسابات الخاصة بهذا القطاع على نشاط المطاعم والفنادق. أما القيمة المضافة في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية فقد كانت متواضعة إذ بلغت ١٦٠ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٩ مقابل ١٠٨ مليون ر.ع. عام ٢٠٠٥. وتظل مساهمة قطاع الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة إذ بلغت ٠,٥٪ عام ٢٠٠٩، كما أنها لم تتجاوز نسبة ٠,٧٪ طيلة السنوات العشر الماضية. أما عن حجم الانفتاح على العالم الخارجي، فقد بلغ ٩٧٪ عام ٢٠٠٩ وهو مستوى عال جدا.

٤- وشهد الاقتصاد العماني مجموعة من المظاهر الإيجابية، أبرزها تدفق الاستثمارات الأجنبية، لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أنه لم يتعرض إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية بنفس درجة تأثر الدول الأخرى بها. ومع أن حجم الناتج المحلي انخفض في عام ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة، بنسبة ٢٣٪، إلا أن الشق غير النفطي من الناتج انخفض بنسبة ٥٪ فقط مما يعني قدرة الأنشطة غير النفطية على الاستمرار. أما بيانات دخل الفرد السنوي فتبين أنه ارتفع بنسبة ٤٪ للعمانيين وبنسبة ١٪ لإجمالي السكان خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. ولم تتأثر سوق العمل العمانية سلبا بالأزمة. وتقدمت مرتبة السلطنة في مجال التنافسية العالمية.

٥- إن الحاجات التنموية لا يمكن تغطيتها خلال فترة تنفيذ خطتين، وبالتالي لابد من توقع وجود مهام تنموية بانتظار الانجاز، ومن الضروري حصرها ووضعها أمام الجهات المعنية. ولعل أبرزها استمرار الدور الأساسي للحكومة في الساحة الاقتصادية وهو ما يتعارض مع ما أرادتته الرؤية من دور متنام للقطاع الخاص، كما أن الأوضاع المالية الحالية غير قابلة

نحو إقراض المشاريع الصغيرة أو المتوسطة. ومع أن قطاعي السياحة والأسماك يمثلان قطاعات واعدة وقادرة على المنافسة إلا أن كلا منهما يواجه تحدياته الخاصة.

للاستدامة وأن سوق العمل بعيد عن المسار المستهدف حيث أن هيكل التوظيف غير متوازن ومعدل مشاركة المواطنين العمانيين منخفض. ومن الواضح هيمنة المصارف على القطاع المالي وهي تقرض المؤسسات الكبيرة والمستهلكين بكثافة ولا تجد حافزا يدفعها

